وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلـة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

العنوان:

دور وسائل الإعلام في تعزيز مسار التحول الديمقراطي في الجزائر (1989–2014)

تخصص: إدارة وحكامة محلية

إعداد الطالبة:
▪ نسمة نويري

إشراف الأستاذ:
* عروس الميلود

لجنة المناقشة:

جعفري عبد الرزاق	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
عروس الميلود	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
دومي نوري	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا وممتحنا

السنة الجامعية: 2014 / 2015

مقدمة :

يشهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين العديد من المتغيرات الجذرية والمتسارعة سواء من الناحية السياسية والاقتصادية وحتى المفاهيم والقيم، ونتيجة لما حصل من تغييرات على الساحة الدولية، فعند انهيار المعسكر الشيوعي وبداية رياح التغيير في أوروبا الشرقية التي تمردت شعوبها على النظم الاشتراكية وبداية موجات التحول الديمقراطي في العالم الثالث كتحدي للديكتاتوريات وتمركز عمليات اتخاذ القرار.

وتشهد السنوات الأخيرة نقاشا ثريا حول موضوع التحول الديمقراطي فهو من المواضيع التي لقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمفكرين، وكانوا يسعون إلى معرفة طبيعة هذا التحول وعوامل حدوثه وأهم الفواعل المساهمة في تفعيله وتعزيز مساره ومستقبله فهو يتميز بالاتساع

والشمولية، وتختلف عملية التحول الديمقراطي من دولة إلى أخرى باختلاف الأسباب والفواعل ومدى استعداد هذه الدول.

ورغم أن مفهوم الديمقراطية هو من أكثر المفاهيم إثارة للجدل و النقاش، إلا أن هناك درجة من الاتفاق على أن الحد الأدنى من المكونات الضرورية لتحقيق الديمقراطية تتمثل في احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة والتعددية الإعلامية وحرية الرأي، فالتعددية الإعلامية والديمقراطية تربطهما علاقة شرطية، إذ لا يمكن أن تتواجد إحداهما دون الأخرى.

بالإضافة إلى هذا عجلت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقاش الدائر حول الحراك العربي والذي تداعت أحداثه بسرعة من تونس إلى مصر إلى اليمن وليبيا وسوريا والذي

يمكن قراءة مظاهره في الحركات الاجتماعية والاحتجاجات التي ظهرت في هذه الدول في تحدي للنظم الحاكمة، وحتى الدول التي كانت بمنأى عن هذه الاحتجاجات قامت بالعديد من السياسات الوقائية، عموما فقد ألقى الحراك الاجتماعي في المنطقة العربية بصفة عامة، مزيدا من الضوء على دور الإعلام ومدى أهميته في المراحل الانتقالية.

بالحديث عن الجزائر عرفت نهاية الثمانينات من القرن الماضي تحولات سياسية عميقة، أفرزها تراكم مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي سرعت من وتيرتها، وتعد أحداث أكتوبر 1988 سببا رئيسيا، وأوجبت على النظام السياسي الجزائري إجراء تغييرات على مستوى التوجه السياسي والاقتصادي للبلاد، وإعادة صياغة علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع.

وكان أول إجراء اتخذه النظام السياسي كرد فعل على هذه الحركية الاجتماعية، هو إصدار دستور جديد يرتقي إلى طموحات المجتمع الجزائري في التغيير، فجاء دستور فيفري 1989 كمرجعية أساسية للمرحلة المقبلة التي ستدخل فيها الجزائر، قوامها التعددية السياسية والمشاركة الديمقراطية للمواطن في صنع القرارات والسياسات عبر عدة آليات على رأسها حرية تكوين الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي وانفتاح المنظومة الإعلامية.

ودخلت الجزائر مرحلة التعددية السياسية بتعديل دستور 1989 الذي أدى إلى انفتاح المنظومة الإعلامية (الصحف) وبقيت الوسائل الأخرى في يد الدولة، خلافا للمرحلة السابقة التي تميزت بإعلام سياسي سلطوي محتكر (رسالة أحادية الاتجاه) أفقدته مصداقيته، خاصة السياسة التضليلية أثناء أحداث أكتوبر 1988، وسمح الدستور الجديد بحرية الإعلام، وعرف قفزة نوعية

في ظل صدور قانون 1990 الذي أعطى أفاقا كبيرة بعد إلغاء وزارة الإعلام وتكوين المجالس الأعلى للإعلام في جويلية 1990 .

وأصبحت بذلك الجزائر من أبرز الدول العربية التي قدمت ضمانات لحرية الرأي دون قيود واضحة تحقيقا لمسار التحول الديمقراطي من خلال النصوص التي قدمت ضمانات لحرية الرأي دون قيود واضحة تحقيق لمسار التحول الديمقراطي من خلال النصوص المطروحة في دستور 1989 و1996 والإصلاحات السياسية وشكلت بذلك هذه النصوص انفراجا حقيقيا في الساحة الإعلامية.

وفي كنف هذا الإطار التشريعي الجديد للإعلام تكون هامش من الحرية سمح بظهور الصحافة المستقلة، وبموجب المنشور رقم 04 لرئيس الحكومة مولود حمروش، تم ترك الحرية

للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية باختيار إما البقاء في القطاع العام أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة في شكل شركات مساهمة أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي، وضعت في هذا الإطار عدة تسهيلات مالية و إمكانات تقنية و مادية كالمقرات و الرواتب و القروض وشكلت لجنة لمتابعة تنفيذ ما ورد في المنشور.

وصلت الجزائر إذن عهدة جديدة للتعددية الإعلامية تختلف جذريا عن سابقتها إبان فترة الحزب الواحد، و في هذه الدراسة سنسلط الضوء على المنظومة الإعلامية (الصحف) نظرا لأن السلطة في الجزائر ركزت على هذه الوسيلة في الإطار التشريعي والدور الذي لعبته في تعزيز مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، لكونها ترتبط ارتباطا شرطيا وثيقا بإقرار النظام الديمقراطي.

➢ **أهمية الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة لتوضيح وتفسير دور الإعلام وبالضبط الصحافة المكتوبة في تعزيز مسار التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال التحولات والظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفتها.

عاشت الجزائر تجربة تحول ديمقراطي مشابهة لباقي التجارب في الكثير من دول العالم الثالث، فبعد مرحلة الانفراج (1989-1992) التي مثلت بوادر فضاء إعلامي حر ومتنوع جعلت من الإعلام مؤسسة مدنية لكن بعد الانتكاسة التي حدثت إثر إلغاء الانتخابات وتدخل الجيش في الحياة السياسية، وجدت وسائل الإعلام نفسها محصورة بين ضغط السلطة وعنف الجماعات المسلحة وبهذا شكلت جدلا كبيرا في الأوساط الأكاديمية والسياسية حول دور الإعلام أثناء وبعد هذه الفترة.

"فقد اعتبرت من قبل بعض المحللين مجرد وسيلة استعملها الاصطلاحيون لذر الرماد في الأعين، للوصول لمجموعات إعلامية عملاقة مستقلة شكلا، لكن تابعة أيديولوجيا لهؤلاء، خادمة لمصالحهم، و اعتبرت من قبل محللين آخرين بأنها لا تعدو أن تكون وسيلة من الوسائل التي استعملتها تيارات من السلطة لضرب التيارات المنافسة والمعارضة لها، في حين اعتبر اتجاه آخر أن الصحافة الجزائرية المتمخضة عن دستور1989 وعن لائحة حمروش وقانون الإعلام لسنة 1990، هي صحافة فتية وشجاعة وذات مصداقية، وقد أشاد مؤيدو هذا التوجه بالمكاسب التي حققتها وبالثمن الباهظ الذي دفعته و تدفعه في سبيل الوصول للحقائق، دليلهم على ذلك جملة الاغتيالات والاعتقالات، والتعليقات، واحتكار المواد الإشهارية وكل العراقيل الإدارية والاستفزازات القانونية التي مارستها السلطة في سبيل ردعها من جهة، ومارستها الجماعات

الإرهابية في سبيل إخماد صوتها من جهة أخرى، فالمجلس الأعلى للدولة ومنذ حلوله في 1992 كبل قيود الكثير من الصحف وعملت حكومة بلعيد عبد السلام على جعل الصفقات الإشهارية للمؤسسات العمومية الكبرى حكرا على المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، وروقب الإعلام الأمني بكل صرامة بعد صدور قرار حالة الطوارئ، في فيفري 1992 و الذي اتبع بآخر وزاري في جوان 1994إذ نجد أنه بين سنتي 1993 و 1996 اغتيل أكثر من ستين صحفيا، و سجلت جريدة الوطن ولوحدها قرابة الخمسين قضية أمام العدالة، دون نسيان تعديل المادة 144 من قانون الإعلام الخاصة بتطبيق العقوبات في حال القذف والتجريح والمصادق عليها من قبل الغرفة الثانية للبرلمان في 17 جوان2001 "[1].

[1]– غروبة دليلة، دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر، **(أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار بعنابة)**، 2010، ص 19.

إلا أن هذه الظروف الصعبة التي مر بها الإعلام الجزائري أثبتت خلالها استماتة من خلال دفاعه عن مبدأ حرية الرأي من خلال انتقاداته للسلطة أو سلوكها، كما لعب دورا مهما في تعزيز موقع الطبقة السياسية، إضافة إلى محاولة إعطاء انطباع جديد عن العمل الإعلامي بإبرازه دوره في المجتمع، وخلق شراكة جديدة بين الإعلام كعنصر من عناصر الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دورا مهما في رصد مواقع الخلل في المؤسسات السياسية.

فالإعلام يشكل أبرز مظاهر الحريات السياسية التي تعمل على الكشف على خبايا النظام، وشرطا ضروريا لأي عملية تحديث سياسي، وتعكس حجم العلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة وبين النخبة الجماهير من جهة ثانية.

من خلال ما تم طرحه تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم وتحليل وتفسير دور الإعلام في تعزيز مسار التحول الديمقراطي في الجزائر في منذ مرحلة الاتجاه نحو التعددية السياسية.

- **أهداف الدراسة:**

إن هذه الدراسة في حقيقتها تهدف إلى رصد وتحليل واقع الإعلام في الجزائر خلال السنوات الأخيرة الماضية، وتقييم دوره في إطار التطورات السياسية الحاصلة، بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور الذي عرفه الإعلام وتحديد المكانة القانونية التي يحتلها في القوانين والتشريعات الجزائرية ودوره في تعزيز مسار التحول الديمقراطي.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

اصطفت مبررات دراسة هذا الموضوع في اتجاه ثنائي الأصل مجموعة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية: وهي الرغبة في التخصص وتقديم دراسة متواضعة في هذا الصدد ترصد دور أحد الفاعلين في إحداث التحول أو التغير في المشهد السياسي خاصة وأن هذا النوع من الدراسات قليل هذا إلى جانب الرغبة في إثراء المكتبة الجزائرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة بهذا النوع من الدراسات المتخصصة التي نأمل أن يستفيد منه طلبة العلم في المستقبل.

الأسباب الموضوعية: وتتمثل في الرغبة في الوقوف على مدى مساهمة وتأثير الإعلام في الجزائر في تعزيز مسار التحول الديمقراطي؟خاصة وأن وسائل الإعلام قد عرفت تحولا كميا ونوعيا يبعث على الانتباه، ويثير العديد من التساؤلات، أو بعبارة أخرى يدعنا نتساءل هل هي

تضطلع بدور فعال وشديد التأثير في تعزيز مسار التحول الديمقراطي أم أنها مجرد فسيفساء تستخدم وتستغل للدمقرطة الشكلية أو ديمقراطية الواجهة للساحة السياسية؟

بالإضافة إلى أن أغلب الاجتهادات بشأن الإعلام جد محددة ، و في مقابل ذلك فإن هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة عن أجندة البحوث الوطنية مثل تقييم دور الإعلام في دعم التضامن الاجتماعي و دوره في عملية التنمية ، لا تزال بحاجة إلى دراسة

وترتيبا على ذلك فإنه ما زالت هناك حاجة ماسة للمزيد من الدراسات الموضوعية المتعمقة بشأن مؤشر الإعلام في الجزائر، وما يمكن أن يتيحه وجود وسائله من إحياء و تفعيل و دور في عملية التحول والترسيخ الديمقراطي، في ضوء التحولات السياسية الراهنة التي تعرفها الجزائر.

- **إشكالية الدراسة:**

تشكل وسائل الإعلام أبرز مظاهر الحريات العامة التي تعمل على الكشف عن خبايا النظام، وشرطا ضروريا لأي عملية تحديث سياسي، وتعكس حجم العلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة وبين النخبة والجماهير من جهة أخرى، من خلال معرفة الحد الأدنى من المعلومات حول الأحداث والوقائع التي تشهدها الحياة اليومية في المجتمع بالدرجة التي تحقق المصداقية وتقود إلى الترابط بين السلطة والمجتمع، لأن وسائل الإعلام ما هي إلا وسيلة تمنح الأفراد التقرب من العملية السياسية، وفهم القرارات المتخذة من الدولة.

وظهرت وسائل الإعلام كونها عنصرا مهما في عملية الدمقرطة وفضاء للحريات، وبناءا على ما سبق وفي ضوء التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع

الجزائري في السنوات الأخيرة ، فإن السؤال الذي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنه يتمثل فيما

يلي:

❖ **ما مدى مساهمة وسائل الإعلام من خلال الوظائف والأدوار التي تؤديها في تعزيز مسار التحول الديمقراطي بالجزائر في الفترة الممتدة من 1989 إلى 2014 ؟**

بناء على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في:

➢ما هو مستوى التطور الذي لحق بوسائل الإعلام في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وما هي طبيعة العلاقة القائمة بينه و بين السلطة (هل هي علاقة تبعية أم استقلالية)؟

➢ما مدى نجاح وفاعلية وسائل الإعلام في تحقيق التحول الديمقراطي ؟ وما هي آليات تفعيل أدواره ووظائفه، وما هي ما مدى نجاح وفاعلية وسائل الإعلام في تحقيق التحول الديمقراطي ؟

➢ما هي اهم ملامح الاستراتيجيات و الوسائل العامة التي ينتهجها ؟ وهل شكل الاعلام محور التحول الديمقراطي ؟

➢**حدود المشكلة:**

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول "**الإعلام ودوره في التحول الديمقراطي**" ،

أما الإطار المكاني فيربطه بالخصوصية الجزائرية ، والإطار الزماني محدود بالفترة الممتدة من

1989إلى 2014، نظرا لخصوصية هذه المرحلة على الساحة السياسية الجزائرية، ولأنها تمثل

مرحلة انتقالية تبلورت خلالها معطيات جديدة كثيرة ، خاصة فيما يتعلق بموضوع وسائل الإعلام

لكن هذا لا يعني إهمال الفترة السابقة لأنها تمثل الأساس لفهم الحاضر، ولأن تجاوز المعطيات

التي لها دلالات وخلفيات تاريخية لا يخدم هذه الدراسة.

➢**فرضيات الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية وتسهيل وجهة البحث ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

➢إن "الإعلام" بوسائله والوظائف التي يؤديها ؛ يعتبر فاعلا أساسيا في إرساء قواعد العملية الديمقراطية .

➢تلعب البيئة القانونية التي يتبلور فيها نشاط الإعلام ، وطبيعة علاقته بالسلطة دورا هاما في ضمان الممارسة الفعلية للوظائف والقدرة على تفعيل مسار التحول الديمقراطي.

➢إن دور وسائل الإعلام في الجزائر ومساهمته في تحقيق التحول الديمقراطي، تقترن أساسا بفعاليته، ومستوى الاستقلالية التي تتمتع بها.

➢**المناهج والاقترابات المستخدمة:**

1.المناهـج:

لدراسة هذا الموضوع والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة أو عدمها، وللإجابة كذلك

على الإشكاليات المطروحة اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:**

هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي

لحقتها و العوامل التي يمكن إفتراضها خلف تلك التطورات، والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد

الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر و اندثارها،

ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك"[2] .

---

[2]– محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم،المناهج، الاقترابات، الأدوات)** ، (د ، م ، ن)، الجزائر، 1997 ، ص 56.

وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في رصد المراحل التاريخية لمفهومي الإعلام والتحول الديمقراطي والتطورات والتحولات التي لحقت بهما في سياق التجربة الغربية، كما تم الاعتماد عليه في تتبع الظاهرة في الجزائر ومحاولة تشخيص واقعها.

- **المنهج القانوني:**

وقد تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال العودة للنصوص القانونية والدستورية المؤسسة والمؤطرة لعمل وسائل الإعلام في الجزائر وهذا بهدف معرفة المساحة المتاحة له ومدى تطابق النصوص القانونية والدستورية مع الواقع العملي.

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في تحديد خصائص مفهوم الإعلام وفي وصف وتحليل العلاقة بين الإعلام والسلطة وكذا في تحويل مساهمة وسائل الإعلام في تعزيز مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

➢**منهج دراسة الحالة:**

يقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وتحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها والتعمق في دراسة متغيراتها، وهذا ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة، حيث تنحصر دراستنا بأخذ وسائل الإعلام في الجزائر كحالة للدراسة والتحليل وذلك لغرض الحصول على أهم المعلومات والحقائق المتعلقة بالظروف التي يمكن الارتكاز عليها لوصف العلاقة بينه وبين التحول الديمقراطي.

2-الإقترابات:

إن هذه الدراسة من الجانب النظري تطلبت الاعتماد على مجموعة من الاقترابات النظرية الخاصة، كإطار تحليلي مساعد على التفسير وصياغة المفاهيم والاستفسارات والطرق التحليلية الملائمة لهذه الدراسة.

❖ **اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:**

هذا الاقتراب هو رد فعل مباشر على انغماس المنظور التنموي ونظرياته في التركيز على مدخلات النظام السياسي، وعد إعطاء اهتمام مساو للمخرجات وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، انطلاقا من رؤية ليبرالية ترى في الدولة حكما بين الجماعات ليس أكثر[3] ويركز *Joel Megdal* على تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع خصوصا في العالم الثالث، من خلال التنافس بين المؤسسات الرسمية والتنظيمات غير رسمية، سواء الصغيرة أو الكبيرة حول من يضع

3- نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسية المقارنة : النموذج المعرفي – النظري– المنهج** ،ط1، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع: بيروت، 2002، ص ص 316-317.

القواعد ومن يفرض الحقوق ومن يمتلك سلطة الضبط حيث توصل لنتيجة مفادها أن الدولة لا تنفرد لوحدها بممارسة الحكم والضبط الاجتماعي.

وللحديث عن العوامل المحددة للعلاقة بين الدولة والمجتمع يمكن الحديث عن ثلاثة مجموعات أساسية من العوامل:

تقاليد الدولة وخصائصها ***Stateness***: فمن الناحية القانونية هناك مائتي دولة حول العالم، لكن سمات الدولة في مصر مثلا أكبر من سمات الدولة في الصومال. وبالمثل تبدو تركيا وريثة تقاليد الامبراطورية العثمانية أكثر امتلاكا لسمات الدولة من باكستان التي لم تسيطر قط على بعض مناطقها الحدودية منذ استقلالها. إن تقاليد الدولة ترتبط بمعايير مثل تاريخ ظهور جهاز الدولة،

ومدى قوة هذه الأجهزة تاريخيا، ومدى إيمان الناس بوجود الدولة وخوفهم منها. أي أن ثمة عناصر وخصائص مادية للدول بالإضافة إلى عناصر معنوية إدراكية ثقافية.

2.صفات المجتمع: من حيث درجة تجانسه أو تنوعه عرقيا ولغويا ودينيا ومذهبيا، وطبيعة تكوينه الطبقي والعمري والنوعي وغيرها من الخصائص.

3. السياق: أي مجموعة العوامل الخارجية الإقليمية والدولية المؤثرة على التفاعل بين الدولة والمجتمع.

ومن خلال مفهوم علاقة الدولة بالمجتمع يقدم" ميجدال "الدور الذي تلعبه الدولة وذلك عبر

ما سماه مستويات الضبط الاجتماعي والتي تتمثل في ثلاث مؤشرات وهي[4]:

- **الطاعة أو الخضوع:** وهو بمثابة المستوى الأول لممارسة الضبط حيث سلطة الدولة تتوقف إلى حد كبير على مدى استجابة المواطنين لمطالب النخبة الحاكمة وتتم هذه الطاعة عن طريق الإكراه المادي والمعنوي حيث تحتكر الدولة الموارد والخدمات المختلفة والتي تفرض بها طاعة وإذعان التنظيمات الرسمية وغير رسمية.
- المشاركة وهي المستوى الثاني من مستويات الضبط ويعني هذا أن القيادة التي تتحكم في الدولة لا يكفيها الطاعة الصامتة من جانب المواطنين إذ تنظمهم إلى جانب ذلك في مؤسسات مختلفة للمشاركة في أنشطة معينة تقوم الدولة بتحديدها.
- الحصول على الإقرار بالشرعية وهو أعلى مستوى من مستويات الضبط وهو الأكثر قدرة على تحديد قوة الدولة وهي تعني وتقتضي القبول بقواعد اللعبة التي تضعها الدولة وهي اعتراف شعبي بعملية الضبط التي تمارسها النخبة الحاكمة لبناء نظام سياسي واقتصادي واجتماعي معين.

❖ **اقتراب دراسة الدمقرطة:**

---

[4]– خير الدين عبادي، المجتمع **المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الإفريقية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3)، مارس 2011، ص 6.

يعني هذا المدخل بأدبيات الانتقال الديمقراطي وأسبابه وكيفية حدوثه وهو يركز حول مسار الانتقال الديمقراطي فيما إذا كان يتجه نحو الترسيخ الديمقراطي أو إلى مسارات أخرى[5] وقد تم استخدام هذا المدخل في الفصل الأول عند الحديث عم مقاربات التحول الديمقراطي وفي الفصل الثاني عند الحديث عن آليات وأسباب التحول الديمقراطي في الجزائر.

❖ **تقسيم الدراســـــة:**

حسب المنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعملية للدراسة، وبالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فقد تم تقسيم الدرياسة إلى ثلاث فصول، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول ويمثل التأصيل النظري والمفاهيمي لمصطلحات الدراسة، وينقسم إلى مبحثين، بحيث تناول المبحث الأول التأصيل المفاهيمي والفكري لوسائل الإعلام من خلال التطرق إلى

[5]– محمد نصر عارف، المرجع السابق، ص 94.

تعريف وسائل الإعلام وأنواعها وكذا دورها في إيصال المعلومات إلى المجتمع هذا من ناحية

ومن ناحية أخرى تطرقنا في الفصل الثاني إلى التأصيل النظري والمفاهيمي للتحول الديمقراطي

بحيث تم تقسيمه إلى عدة مطالب وكذا هذه المطالب إلى فروع حسب ما تقتاضيه الدراسة وتم

تناول مفهوم التحول الديمقراطي أنماطه واستراتيجياته ومؤشراته، وفي نهاية المبحث النظريات

المفسرة للتحول الديمقراطي.

أما في الفصل الثاني والمعنون **بـالإعلام والتحول الديمقراطي في الجزائر** فتم تقسيمه كذلك

إلى قسمين الجزء الأول من هذا المبحث اهتم بالبحث في **الاعلام في الجزائر بين المكانة**

القانونية والممارسة الفعلية بحيث تم التطرق إلى أهم المراحل التاريخية لتطور وسائل الإعلام في

الجزائر خلال فترة الحزب الواحد وكذا خلال مرحلة التعددية السياسية انتهاء بالوقت الراهن ثم في

المطلب اللاحق حاولنا تبيان الظروف المجتمعية من فقر وجهل وأمية وكذا العنف السياسي وتأثيرها على عمل وسائل الإعلام في الجزائر ثم بعد ذلك انتقلنا إلى ثنائية الدولة ووسائل الإعلام في الجزائر في محاولة لتبيان العلاقة بينها هل هي علاقة تعاون أو تنافر في مبحث ينطوي تحت عنوان **الإعلام والسلطة في الجزائر بين التعاون والمواجهة،** مقسم إلى تأثير وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي (ترويج) ثم مظاهر التحول الإعلامي في الجزائر (تحول الخطاب الإعلامي بعد 91) وأخيرا الإصلاحات الدستورية لتجسيد الديمقراطية الإعلامية.

أما في الفصل الأخير فتناولنا فيه **وسائل الإعلام الجزائر بين المقومات والمعوقات** بصدد الحديث عن معوقات وسائل الإعلام وكذا كيفية تفعيلها.

المبحث الأول: الإطار النظري لوسائل الإعلام.

لقد عرفت وسائل الإعلام تطورا كبيرا جعلها تكتسح جميع مجالات الحياة، ويتميز هذا بكونه فتح للإنسان مجالا واسعا للمشاهدة والاستماع والقراءة، ومن مميزاته.

أيضا أنه تدخل في جميع المجالات الاجتماعية والتربوية، الثقافية والاقتصادية، فأصبح يؤثر في سلوكيات الفرد كالسلوك الاجتماعي والاقتصادي...الخ، فقد أصبح جزء من الحياة المعاصرة كمعيار لقياس مدى تطور المجتمعات للتحول نحو الحداثة والديمقراطية.

المطلب الأول: تعريف وسائل الإعلام.

قبل التعريف بوسائل الإعلام يجدر بنا التطرق إلى مفهوم الإعلام في حد ذاته حيث تم تعريفه من قبل العديد من الباحثين الإعلام هو عملية يتم من خلالها نقل المعلومات ونشرها من هذا التعريف فانه يمكن القول إن هذه العملية قد وجدت منذ القديم، منذ آدم أو منذ إن تكون المجتمع البشري وهي العملية التي يحصل بها العلم ويتم بها التعارف بين الناس.

وينطلق فيها التطور البشري، ولقد انتظمت هذه العملية وأصبحت تتم في تنظيم اجتماعي معين نذكر فيه العائلة والمدرسة، ثم ظهور وسائل الإعلام الجديد التي طغت على الوسائل الأخرى المتمثلة في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والتي نعبر عنها في بعض الأحيان بالإعلام اختصارا، ويمكن القول إن مفهوم الإعلام يشمل شيئين متلازمين، من جهة عملية نقل المعلومات ومن جهة أخرى هي الوسائل العصرية لعملية نقل المعلومات بمعنى الكلمة كرمز في معناها إلى الرسالة المضمون والإعلام كما ترمز في الوقت نفسه إلى الوسيلة (الصحف والإذاعة والتلفزيون)[6].

تعريف الأعلام لغة:

الإعلام مشتق من اعلم، ومصدره الإعلام، وهو يعني الإخبار.

جاء في لسان العرب: علم وفقه، أي تعلم وتفقه وورد في قاموس المحيط: علمه كسمعه علما بالكسر بمعنى عرفه وعلم هو في نفسه، ورجل عالم وعليم جمعها علماء، وعلمه العلم تعليما وعلاما،..... واعلمه إياه فتعلمه.[7]

وعلى هذا الأساس فان التعليم والإعلام أصلهما واحد وهو الفعل : عَلِمَ، إلا إن الإعلام اختص بما كان بإخبار سريع، والتعليم اختص بما يكون بتكرار وتكثير حتى يحصل منه اثر في نفس المتعلم.

---

[6]- زهير إحدادن، **شخصيات كمواقف ترابية**، (ب د ن)، (ب س ن)، ص 195.

[7]- رحيمة عيساني ، **مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال**، باتنة، مطبوعات الكتاب والحكمة، ط1، 2007، ص22.

إذا كان معنى الإعلام يشترك مع معنى التعليم في الدلالة فإنه مع التقدم الصناعي الحديث وإنتاج وسائل ذات تأثير سريع مثل الصحافة والمذياع والإعلام المرئي، الانترنت استقل بمسمى خاص ووظيفة خاصة وصار يشار كالتعليم في الهدف والغاية.

المفهوم الاصطلاحي:

لم يقتصر المعنى الاصطلاحي للإعلام على المعنى اللغوي وهو مجرد الإخبار والتبليغ بوجه سريع ، بتجاوزه إلى معنى يتناسب مع وظيفته الحديثة، فهو تعبير عن ميول الناس واتجاهاتهم وقيمهم.

كما يعرف بأنه: نشر المعلومات والأخبار والأفكار والآراء بين الناس على وجه يعبر عن ميولهم واتجاهاتهم وقيمهم بقصد التأثير، وقد تنوعت التعاريف لمفهوم الإعلام وتعددت فيها: أنه فن استقصاء الأنباء الآتية ومعالجتها ونشرها على أوسع الجماهير بالسرعة التي تنتجها وسائل الإعلام الحديثة .

1- يقصد بها تلك العملية التي يترتب عنها نشر الأخبار والمعلومات الدقيقة التي ترتكز على الصدق والصراحة، ومخاطبة عقول الجماهير وعواطفهم السامية، والارتقاء بمستوى الرأي، ويقوم الإعلام على التنوير والتثقيف مستخدما أسلوب الشرح والتعبير والجدل المنطقي.

2- يعني الإعلام تزويد الجماهير بأكبر قدر ممكن من المعلومات الموضوعية والصحيحة والواضحة.

3- وهو أيضا التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير وروحهم وميولهم واتجاههم في الوقت نفسه.

4- ويقدم "أوتوجروت" *Ottogroth* تعريفا للإعلام يقول فيه أن الإعلام هو التعبير الموضوعي للجماهير لروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت فالإعلام تعبير موضوعي وليس ذاتي وقد يحمل الإعلام معنى الاختيار أو الانتقاء من بين عدة احتمالات ممكنة لموقف من المواقف وذلك لعدد من الحقائق المتصلة بكل احتمال من الاحتمالات، ويترك للعقل الإنساني حرية الاختيار والمفاضلة، كذلك قد يكون الإعلام دا مضمون وصفي، وذلك عندما يجزأ إلى جزئيات ليعطي الإنسان أكبر قدر ممكن من التفصيل الدقيق لمكونات الموقف حتى يراه كاملا، وبوضوح هو ما نسميه بالإعلام البنائي.

ويعتبر الإعلام أحد العمليات الاجتماعية التي تؤثر في المجتمع المعاصر من خلال وسائله المختلفة، وقد ساعد ذلك على سهولة انتقال مواده المختلفة وخاصة المرسلة من وسائل

الاتصال الجماهيري التي تدخل كل بيت تقريبا، ويستقبلها أغلبية أفراد المجتمع، ويتأثرون بها، أي أنماط الإعلام المختلفة وقواته الحديثة.

وقد عرفه عبد اللطيف حمزة:" بأنه تزويد الجمهور بأكبر قدر ممكن من المعلومات الصحيحة أو الحقائق الواضحة".[8]

كما عرفه سمير حسين :"بأنه كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجماهير بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية".[9]

وقد جاء في قاموس الإعلام والاتصال على انه كافة أوجه النشاط الاتصال التي تهدف إلى نشر الأخبار الصادقة والمعلومات الصحيحة، بي الناس قصد تثقيفهم وتنمية وعبهم السياسي والاجتماعي، وتكوين الرأي الصائب لديهم.

ويمكن تعريف الإعلام أيضا على انه :"تلك العملية التي تبدأ بمعرفة الخبر الصحفي بمعلومات ذات أهمية، أي معلومات جديدة بالنشر والنقل، ثم تتوالى مراحلها بتجميع المعلومات من مصادرها، نقلها، التعاطي معها، تحريرها، ثم نشرها وإطلاقها وإرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة تلفزة....الخ، إلى طرف معني بها ويهتم بوثائقها. وليس هناك تعريف محدد لمفهوم الإعلام بسبب اتساع مفهومه وتداخله مع الكثير من مجالات النشاط الإنساني والعلاقات الإنسانية بمختلف أنواعها، ولهذا يصعب تحديد لفظة الإعلام بسبب اختلاف مناهجه، وتعدد أدواره وتباين مذاهب الباحثين فيه.[10]

المفهوم الإجرائي:

هو نقل مختلف المواضيع والقضايا والمعلومات والأخبار إلى مختلف الجماهير عبر وسائل متنوعة تسمى وسائل الإعلام أو الاتصال الجماهيري.

فإذا كان هذا التعريف يركز على المضمون، فان الوسائل يمكن تعريفها كالأتي:

تعريف وسائل الإعلام: ويقصد بها جميع الأدوات التي تستعمل في صناعة الإعلام وإيصال المعلومات إلى الناس بدءا من ورق الصحيفة وصولا إلى الحاسبات الآلية والأقمار الاصطناعية،

---

[8]– عبد اللطيف حمزة، **الإعلام، تاريخه ومذاهبه**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1965، ص23.

[9]- سمير محمد حسين، **الإعلام والاتصال بالجماهير**، القاهرة، عالمَ الكتب، 1984، ص22.

10- محمد جمال الفار، **المعجم الإعلامي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، دار النشر الثقافي،ط1 ،2006،ص26.

إلى أن وسائل الإعلام، وتنقسم بصفة عامة إلى وسائل مقروءة، سمعية، ووسائل سمعية بصرية.[11]

أما في القاموس السياسي الانجليزي – الأمريكي: فهي عبارة عن تعبير مقتبس من المصطلحات المتداولة في القاموس ويقصد بها –جميع وسائل نشر الثقافة بما فيها من صحافة وراديو وسينما وتلفزيون وكتب وإعلانات، التي تتجه إلى القطاعات الواسعة من الناس وتعتمد على تقنية صناعية متطورة تسمح لها أن تصل إلى هؤلاء الناس دون أي عائق.[12]

وهناك من يستعمل مفهوم "وسيلة الاتصال" بمعنى مزدوج يشمل في أن واحد نظام المعاني أو الرمز الذي يسمح بفهم الرسائل، والأجهزة التقنية التي تسمح ببث الرسائل (إرسالها واستقبالها). وكما هو معروف، فان الفهم و البث شيئان مختلفان لإشارتهما إلى مستويين من الاتصال يحمل ثانيهما (الراديو مثلا) أولهما (اللغة مثلا) أي يكون وسيلة له. لكن العكس غير صحيح : فاللغة لا ترسل الراديو مثلا. وهناك من يشير إلى نوع آخر من الوسائل أو مستوى اتصالي ثالث ليخص به وسائل اتصالية مكانية مثل: المسجد، المكتبة، البرلمان... هذه الوسائل، التي تشير أساسا إلى أماكن للاتصال، ليست رمزية مثل اللغة ولا اتصالية مثل الراديو بل سيسيولوجية أي تفاعلية أساسا.

كما يمكن اعتبار وسائل الإعلام "وسائط" ينطبق عليها وصف "مارشال مالكوهن" بأنها "امتدادات للإنسان" (بتفعيلها لأداءات حواسه وجوارحه الاتصالية). ولكنها باعتبارها "وسطا"، فإنها تتفق أكثر مع عبارته الشهيرة : "الوسيلة هي الرسالة"، أي أن الوسيلة أهم من الرسالة (فالتلفزة قد تشاهد لذاتها وليس لطبيعة برامجها).

ومع ذلك فانه يمكن الجمع بين المدلولين إذا اعتبرنا أن طبيعة الوسيلة هي جزء هام من الرسالة ولكنها ليست هي كل الرسالة. بمعنى أنه إذا كان للرسالة و لخصائصها الذاتية أهمية كبرى في التأثير على المستقبل، فانه قد يكون لوسيلة الرسالة دور حاسم في ذلك. وقد يصل الأمر إلى حد جعل لكل وسيلة رسالتها (فيما يتعلق بتأثيرها على المستقبل طبعا) وذلك بالرغم من الانطلاق من نفس الفكرة، المفهوم والمقصد[13].

المطلب الثاني: أنواع وسائل الإعلام.

---

[11]- محمد منير حجاب، **وسائل الاتصال**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008) ص349

[12]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء السابع، (بيروت: مطبعة العلوم، 1994) ص289

[13]- فضيل دليو، **مدخل إلى الاتصال الجماهيري**، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص ص13- 14.

مما لا شك فيه أن وسائل الإعلام متعددة ومختلفة، فمنها وسائل علمية، ووسائل مسموعة ووسائل مقروءة، تستخدم لأغراض محددة حسب متطلبات الموقف السياسي والإعلامي، وكذلك من حيث الحدث المفروض تغطيته وإيصاله للمتلقي بحيث تطورت المؤسسات والوسائل الإعلامية واتبعت أساليب وطرق علمية وتقنية مدروسة وهي تنقسم إلى:

☒ **الوسائل التقليدية:**وهي عديدة ومتنوعة نذكر منها:

1/ الصحافة المكتوبة: (الجريدة والمجلة).

ترجع جذورها إلى (من القرن 19 إلى القرن 20)، وهي عبارة عن مطبوع دوري ينشر الأخبار في مختلف المجالات ويشرحها ويعلق عليها. ويكون ذلك عن طريق مساحات من الورق المطبوع بأعداد كبيرة وبغرض التوزيع، وهي تتمثل في:

أ- **الصحيفة أو الجريدة:** تشير إلى الدعم المادي الحامل للكلمات (الصفحة الورقية أو جرائد النخل)، وذلك على غرار التعبير الانجليزي *(NEWS PAPER)* وبخلاف التعبير الفرنسي *(JOURNAL)* الذي يشير إلى "اليومية" من حيث التوقيت الزمني للصدور.

2-المجلة: المقابلة للكلمة الانجليزية *"MAGAZINE"* أو *"REVEW"* والفرنسية *"REVUE"*، فتشير إلى إبراز قيمة مضمونها، فكلمة مجلة مشتقة من الثلاثي "جلى" الذي يعني ظهر وسما.[14]

2/ التلفزيون: يعرف التلفزيون لغويا: *(télé)*: ومعناه عن بعد و *(vision)*: الرؤية، وبهذا يكون معنى كلمة التلفزيون الرؤية عن بعد.

أما من الناحية العلمية : فهو طريقة إرسال استقبال الصورة والصوت بأمانة من مكان إلى آخر بواسطة الموجات الكهرومغناطيسية والكابلات (الألياف البصرية مؤخرا) والأقمار الصناعية بمحطاتها الأرضية في حالة البث كبير المسافة.[15]

3/ الراديو: يصل الراديو إلى الجمهور بطريقة مختلفة عن الطرق التي تصله بها الوسائل الأخرى، ويقدم للمستمع درجة ما من المشاركة في الأحداث الفعلية المذاعة، وذلك بحكم كونه أكثر اقترابا من الاتصال الشخصي، ويتميز الراديو بقدرات عالية في الإقناع والتأثير، لأنه عادة ما

---

[14]- فضيل دليو، المرجع السابق ، ص14.

[15]- محمد صاحب سلطان، **وسائل الإعلام والاتصال**، - دراسة في النشأة والتطور-، دار المسيرة النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص31.

يكون الوسيلة الأولى في تقديم المواد للجمهور، إلا أنه ليس هناك ما يدعم هذا الحديث عن الراديو أو يرفضه.[16]

☒ **الوسائل الالكترونية:** ارتبطت وسائل الإعلام الالكترونية بمفهوم الإعلام الجديد.

الانترنيت: وهي أشهر وسيلة معلوماتية تفاعلية، وتعني كلمة *(Internet)* هي اختصار للكلمة الانجليزية *network international* ومعناها شبكة المعلومات العالمية، وهي الشبكة التي يتم فيها ربط مجموعة الشبكات مع بعضها البعض عن طريق الهاتف والأقمار الصناعية مما يسهل عليها عملية تبادل المعلومات فيما بينها من خلال أجهزة كومبيوتر مركزية تسمى بأجهزة الخادم *(serveur)* وهي التي تقوم بتخزين المعلومات الأساسية فيها، والتحكم بالشبكة بصورة عامة.[17]

المطلب الثالث: وظائف وسائل الإعلام.

لوسائل الإعلام دور متشعب في المجتمع، ظهر بجلاء بعد انتشارها على نطاق واسع في القرن العشرين، لذلك أخذت الحكومات على اختلاف مذاهبها الفكرية تخصص لها أقساما تشرف عليها وتوجهها نحو أهدافها الداخلية من حيث رفع مستوى ثقافة الشعب والوصول إلى أهدافها الخارجية لتعريف العالم بحضارة شعوبها، ووجهات نظرها في المسائل العالمية وغيرها،[(18)] ورغم هذا الدور الظاهر فإن لوسائل الإعلام وظائف هامة يمكن إجمالها فيما يلي:

✓**وظيفة إخبارية إعلامية:** يجمع علماء الإعلام والاجتماع في الغرب على أن الوظيفة الإخبارية للإعلام الجماهيري تعد وظيفة، أو مسألة بديهية غير خاضعة للنقاش، كون أن هذه الوظيفة نشأ من أجلها الإعلام، ووسائله بأنواعها، فهي إذن وظيفة لا يمكن أن نتصور وسيلة إعلام لا تمارسها، أو تعمل على تحقيقها، إذ أ هذه الأخيرة بمثابة حجر الزاوية، والأساس لهذه الوسائل ولهذا النوع من النشاط.

فهذه الوظيفة تحتل موقعا مركزيا في النشاط الإعلامي لأي مجتمع حر ديمقراطيو يسمي "**هارولد لازويل**" الوظيفة الإخبارية وظيفة رصد المحيط التي تضطلع بها مجموعة تتحرى في الوسط السياسي للدولة.

ويصف "**جان ستويستل**" الوظيفة الإخبارية بأنها وظيفة مركزية يتيح الإعلام من خلالها الاتصال داخل المجتمع بالتناغم مع مؤسسات عديدة أخرى عبر نشر المعلومات.[19]

---

[16]- إبراهيم عبد الله المسلمي، **نشأة وسائل الإعلام وتطورها**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص37.

[17]- اجقو علي، **الصحافة الالكترونية الواقع والآفاق**، مجلة المفكر، العدد:1، مارس 2006، ص105

[4]– عبد الحليم فتح الباب سيد، إبراهيم ميخائيل حفظ الله، **وسائل التعليم والإعلان**، عالم الكتب، (ب، س، ن)ص65.

[19]- المرجع نفسه، ص 33.

ويرى "**مالكوم ويلي**" أن إحدى أهم وظائف الإعلام هي تزويد المتلقي بالأخبار، والمعلومات الخام، وفي مستهل لوحة "**تشارلز رايت**" المؤلفة من اثني عشر عنصرا والمتعلقة بالتحليل الوظيفي لنظام الاتصال الجماهيري الفرعي داخل النظام الاجتماعي الكلي، والتي استند رايت في إعدادها إلى مفهوم "**روبرت ميرتون**" حول وظائف الإعلام الظاهرة والكامنة، وحول الخلل الوظيفي نجد الوظيفة الإخبارية التي يصفها رايت بأنها وظيفة رصد الأخبار للاتصال الجماهيري القائمة على اصطفاء المعلومات المحلية، والوطنية، والدولية، وصياغتها، ونشرها.

ويقول "**فرنسيس بال**" أن المعلومات التي يبثها الإعلام الجماهيري تزود المجتمع بوسائل تجعله قادرا على اكتشاف ذاته بذاته، وتوفر هذه الخيارات أكثر فعالية وأقل غموضا.

وهكذا فان الوظيفة الإخبارية تشكل قاعدة أساسية لا غنى عنها تؤهل الإعلام الجماهيري لتأديته وظائف أخرى انطلاقا من المعلومات التي يتيح تعميمها، ويضمن تجوالها في المجتمع ويرتكز إلى معطياتها ليمارس التأثير والإقناع.[20]

✓ –**وظيفة تربوية تعليمية:** يدور منذ زمن جدل حول وسائل الإعلام في التربية والتعليم خاصة التلفزيون، فهناك من يرى أن وسائل الإعلام بإمكانها المشاركة إلى جانب المدرسة في التربية والتعليم وأن هذه الوسيلة قد تفوق المدرسة من حيث قدرتها على التغير وبناء ثقافة الطفل اليومية، وذلك أن ما حققه التلفزيون كإحدى وسائل الإعلام الجماهيرية المعاصرة من تغيرات جذرية في بنية الحياة اليومية في ظرف عشرين سنة لم تستطيع المدرسة أن تنجزه في عشر قرون من التواجد، في حين ينتقد آخرون وسائل الإعلام لكونها تعمل على نشر الذوق السقيم وتعميم التطابق الثقافي وتدعيم السلبية عند عرض الحقائق، بالإضافة إلى الهبوط بالحياة الثقافية إلى مستوى التسلية الجوفاء وفشل التلاميذ في التحصيل الدراسي. وهناك من يقف موقف الوسط بين الرأيين ويؤكد أن التلفزيون والمدرسة يرميان إلى غايات مختلفة إلا أنها ليست متعارضة[21].

من خلال ما سبق نستنتج أن للإعلام سلاح ذو حدين، فقد يكون وسيلة فعالة في التربية والتعليم وقد يكون وسيلة هدامة، وهذا يخضع لمدى التحكم فيها ومدى استغلالها في هذا الجانب ونوعية المادة الإعلامية العلمية المقدمة.

✓**وظيفة تثقيفية:** إن وسائل الإعلام والاتصال تقوم ببث الأفكار والمعلومات والقيم التي تحافظ عل ثقافة المجتمع وتساعد على تطبيع أفراده وتنشئتهم على المبادئ القومية السائدة فيه، فوظيفة

---

[20]- فضيل دليو، **تاريخ وسائل الاتصال**، دار أقطاب الفكر، ط3، 2007، ص30.

[21]- محمد شطاح، **هل سيتحول التلفزيون إلى مدرسة موازية؟**، ملتقى واقع وأفاق إعلام الطفل في ظل العولمة، جامعة الأمير عبد القادر، 7 و8 ديسمبر2002، قسنطينة.

التنشئة الاجتماعية تتصل بخلق الجو الحضاري الملائم للتقدم والنهضة عن طريق التوعية الشاملة بأهداف المجتمع وخططه، فقد ثبت الآن بعد دراسات علم النفس وعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وعلم الاجتماع أن التثقيف له أثره الكبير في تشكيل الاتجاهات النفسية والرأي العام. فالاتصال الجماهيري يسعى إلى تكامل المجتمع بتنمية الاتفاق العام ووحدة الفكر بين أفراده وجماعاته ويقوم بتثبيت القيم والمبادئ الدينية والعلاقات الاجتماعية والعمل على صيانتها والمحافظة عليها .

✓**وظيفة ترفيهية:** تهدف نسبة كبيرة من وسائل الإعلام إلى تسلية الناس وإيناسهم بعرض المادة الترفيهية، إلا أن أثرها لا يقتصر على مجرد تسلية الجمهور بل يتعدى إلى تكوين اتجاه وفلسفة المجتمع، فهي ذات أثر نفسي حميد للتنفيس عن المتاعب والآلام ولكنها قد تجعل المجتمع غارق في الأوهام بعيد عن الواقع مما يزيد السلبية بإتاحة الفرصة لظهور الاتجاهات الهروبية التي توفر الأوضاع للسيطرة على الحياة السياسية والاجتماعية[22].

✓**وظيفة إعلانية:** يعتبر الإعلان عنصر رئيسي في ترويج التجارة، فكلما تعقدت الحياة الإنسانية بتقديم الاختراعات وازدياد السكان والإنتاج الصناعي ازدادت الحاجة إلى الإعلان التجاري لتعريف الجماهير بالمنتجات الجديدة وحثهم على شرائها[23].

---

[22]– عزي عبد الرحمان وآخرون، **علم الاتصال سلسلة الدراسات الإعلامية**، ط1، 1992، ديوان المطبوعات الجزائري، ص ص 12، 13.

[23]– فتح الباب عبد الحليم السيد وإبراهيم ميخائيل حفظ الله، مرجع سابق، ص76.

المبحث الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي.

تعتبر ظاهرة التحول من أكثر القضايا التي شغلت بال المفكرين السياسيين والباحثين منذ القدم والديمقراطية هي نتيجة تطور تاريخي مستمر و متراكم ساهمت فيه العديد من الأمم بحيث لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم، بل أصبحت أسلوبا للممارسة السياسية، وصفة لأسلوب الحركة السياسية أو الاجتماعية لفرد أو مجموعة أو نظام، وأصبح الإنسان يسمع عن أسلوب ديمقراطي للعمل السياسي وعن علاقات ديمقراطية بين القوى وعن أسلوب ديمقراطي للحوار، والتحول الديمقراطي عملية تتحول إليها المجتمعات عن طريق إصلاح مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات عديدة، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة السياسية وشرعيتها ونمط الثقافة السائدة فيها ومستقبل النظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا ويمر بمرحلة انتقالية من نظام سياسي غير ديمقراطي باتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، وضمن هذا السياق فإن بداية التحول تعني تحطيم النظام السلطوي.

ينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، يتناول المطلب الأول مفهوم التحول الديمقراطي مع إبراز علاقته مع بعض المفاهيم المرتبطة به الانتقال الديمقراطي، الرسوخ الديمقراطي، الإصلاح السياسي والتعددية السياسية، أما المطلب الثاني فيتناول أنماط التحول الديمقراطي، وفي المطلب الثالث مؤشرات التحول الديمقراطي وفي الأخير الاتجاهات النظرية في التحول الديمقراطي

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة.

قد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي تبدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع، هذا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع،إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.

إن التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي يستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن التغير أو النقل[24]، وبالرغم من تقارب و تقابل كلمة التحول في اللغتين الفرنسية والإنجليزية كلمة *Transition* وتعني المرور أو الانتقال من حالة

---

[24]- إبراهيم، مصطفى و آخرون ، **المعجم الوسيط ، ج1 ، (باب الحاء)** ، مطبعة مصر، القاهرة ،1960 ، ص21.

معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر. وتشابه بعض المفاهيم مثل التقدم والتطور والتغير والنمو إلا أن كثيرا من الباحثين وخاصة علماء الاجتماع، حرصوا على ضرورة التفريق بين مضامينها واستعمالاتها، فمثلا التقدم هو عملية تحول تتضمن السير إلى الأمام، في حين أن التطور لا يعني بالضرورة التقدم والسير نحو خط إيجابي فقد يتضمن معنى التقهقر والتراجع نحو خط سلبي، أما التغير سواء إلى الأحسن أو إلى الأسوأ يبقى ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع ظواهر الكون، كما أن الواقع والتاريخ يشهدان أن المجتمعات لا تثبت على حالة واحدة دائما بحيث أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، الأولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره كالتنشئة الاجتماعية مثلا، والثانية تعمل على تغييره وتبديله ابتداء بالتعديل وانتهاء بالثورة[25].

ويُعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية، يختلف عن مفهوم الديمقراطية التقليدية، التي ارتبطت سابقاً بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات المتخلفة كشرط لإرساء نظامٍ ديمقراطي فيها؛ حيث تؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعاً زمنيًا للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولا، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية ثانيا، فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ[26].

كما يعرف "**شميتر**" التحول نحو الديمقراطية بأنها: عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، ويعرفها "**روستو**" بأنها: عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، و هي النظام و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية، و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى و تتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع[(27)].

كما يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي هو:"مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها ،وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا

---

[25]- محمد أحمد الزعبي، **التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي و علم الاجتماع الاشتراكي** . الطبعة الثانية، بيروت: دار الطليعة ، 1982 ، ص 34

[26]- هدى متيكس، تر:علي الدين هلال دسوقي **" دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"، في اتجاهات حديثة في علم السياسة،** (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999) ، ص 135

[27]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي –دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى-**، مكتبة مديولي للنشر، صنعاء، اليمن، 2004،ص 28-29.

من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ،بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي"[28].

بصفة عامة يعني التحول الديمقراطي الانتقال بالمجتمع من وضع إلى أخر، يُشترط أن يكون أحسن من سابقه، يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية، من خلال الأغلبية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر والتنافس الحزبي التعددي، في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته وشخصيته الحضارية في مستوى أول. ويفترض أن يتجسد هذا التحول داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأمة، أخذا وعطاءً في مستوى ثانٍ؛ فهو تحول عمودي سياسي أولاً وتحول اجتماعي أفقي ثانيًا[29].

بعد التطرق إلى مفهوم التحول الديمقراطي إلا أن هناك العديد من المفاهيم المشابهة وبغية التحكم في موضوع الدراسة والإحاطة به من جميع جوانبه وجب التطرق إلى المفاهيم التالية[30]:

***الانتقال الديمقراطي:**

وهو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، وأخطرها لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث تتميز بالصراع بين النظام السابق والممارسة الديمقراطية الجديدة.

*** الإصلاح الديمقراطي:**

يرى البعض أن الإصلاح الديمقراطي هو ذاته التحول الديمقراطي والذي ينطوي بفكرة جوهرية على فكرة التغيير المستمر نحو الأفضل، وفي المقابل يرى البعض بأنه رغم ذلك إلا أن الإصلاح الديمقراطي هو تعبير يطلق على وجود نظام ديمقراطي، أي أن الأساس قائم ولكنه تعرض لبعض الخلل مما استدعى إعادته إلى مساره.

*** الترسيخ الديمقراطي**

وهي مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي، حيث يتم تعزيز الديمقراطية واستمرارها، على انو تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتا و جهدا كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترات زمنية قد تستمر لعقود، كما كان الحال مع الو.م.أ و بريطانيا.

المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي.

---

[28]- محمد نصر مهنا، **في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص442.

[29]- عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989-2004، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2005**، ص. 6

[30]- سمية جلولي بوجلطية، **التحول الديمقراطي: مفاهيم ومقاربـــات** ، تم التصفح من وموقع:
http://regionalstudies.arabepro.com/t21-topic(2015/06/08-15.58)

تبرز أهم أنماط التحول الديمقراطي، حسب ما حدده الأستاذ **صامويل هنتجتون** في أربعة أنماط وهي بإيجاز كما يلي:

•**نمط التحول** يكون فيه التحول الديمقراطي بمبادرة من النظام الحاكم نفسه دون تدخل جهات أخرى .

بحيث تلعب فيه القيادة السياسية دورا مهما في قضية التحول خاصة في النظم السلطوية أو النظم العسكرية، ويرى البعض أن النظم العسكرية هي أكثر استعدادا لعملية التحول، وذلك لأنها عندما قامت بانقلاب عسكري كانت تهدف إلى إصلاح .

•**نمط التحول الإحلالي** الذي يحدث فيه التحول بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، و من بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة احتمال أفول نجم النظام السياسي أو أفول نجم أيديولوجيته، و التردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس، أو ضغوط خارجية متزايدة [1].

•**نمط التدخل الأجنبي** التحول فيه يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية.

نمط الإحلال تحدث فيه عملية التحول نتيجة للضغوطات الشعبية، وبسبب حدوث أزمة وطنية تؤدي إلى تعبئة جماهيرية واسعة ضد النظام، الذي لا يستطيع حل هذه الأزمة، فالتحول يكون نتيجة للضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية، وتجدر الإشارة إلى أنه في هذا النمط تكون القيادة السياسية ضعيفة بحيث لا تستطيع مواجهة القوى الشعبية الغاضبة، مما يضطرها للاستلام للمطالب الشعبية والقيام بعملية الإصلاح، من جهة أخرى يمكن أن تدور الأسباب المؤدية إلى هذا النمط حول وفاة الديكتاتور الحاكم، الذي يعتبر القوى الرئيسية في النظام ومن ثم يؤدي وفاته إلى ضعف النظام القائم ضعيفة بحيث لا يستطيع، ومن ثم ظهور الصراعات وأعمال الشغب والاضطرابات ومن ثم الولوج إلى النمط الإصلاحي كما يسميه هنتغتون.

المطلب الثالث: استراتيجيات التحول الديمقراطي.

إن عملية التحول الديمقراطي عملية ليست وليدة ثروة أو عملية فجائية، بل هي عملية مستمرة وصولا إلى نضج الديمقراطية حتى تصبح قيمة اجتماعية وعيارا أخلاقيا، ومن هنا تسعى القيادات السياسية إلى تبني العديد من الاستراتيجيات للتغلب على معوقات التحول الديمقراطي،

1- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**- دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى-مكتبة مديولي للنشر، صنعاء ص 46-48-49-50.

وذلك للوصول إلى مرحلة النضج الديمقراطي، وفي هذا الخصوص يتحدث أكثر الباحثين عن ثلاث استراتيجيات مهمة وهي أساسية[31]:

- **الإستراتيجية المؤسسية:**

ونعني بهذه الإستراتيجية أن تقوم القيادة السياسية بإنشاء عدد من المؤسسات السياسية والتي يستطيع من خلالها أفراد المجتمع أن يشاركوا في الحياة العامة على نحو ديمقراطي من أهم هذه المؤسسات:

- السماح بإقامة الأحزاب السياسية
- السماح بتكوين الجمعيات
- إجراء انتخابات حرة وسليمة للمشاركة في برلمان الشعب
- انتشار مؤسسات المجتمع المدني
- إقرار الوثيقة الدستورية
- وجود قضاء مستقل

- **الاستراتيجيات الاجتماعية:**

وهي الإجراءات والإصلاحات التي تتخذها القيادة السياسية من أجل إعادة توزيع الموارد بين الأفراد بطريقة عادلة، وذلك من خلال توجيه الثروة في القطاع الخاص والعام لأداء وظيفتها الاجتماعية، وإغلاق المصادر غير المشروعة لتكوين الثروات الاستفزازية، وعدم استخدام السلطة للاستحواذ على المال العام، كل هذه الإجراءات تصل بنا إلى إستراتيجية ملائمة للتحول الديمقراطي.

- **إستراتيجية الفعل السياسي:**

ونقصد بإستراتيجية الفعل السياسي الوسائل والإجراءات التي تتخذها القيادة السياسية لموائمة المتطلبات المرحلية، فإذا كانت هناك مؤسسات تقليدية فإن إستراتيجية الفعل السياسي لابد أن تنشئ مؤسسات حديثة لتواكب النهج الديمقراطي، وإذا كانت المتطلبات تتعلق بمزيد من الحريات السياسية والمدنية والمشاركة، فإن الإستراتيجية هي استحداث مؤسسات أخرى جديدة تتلاءم مع هذه الاحتجاجات.

- مؤشرات التحول الديمقراطي:

---

[31]- عمر مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، **ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر: الواقع والرهانات** ، جامعة 05 ماي 1945 بقالمة أيام 21-22 أفريل 2014 ص ص9-10

هناك عدة مؤشرات للتحول الديمقراطي منها:

1- التداول على السلطة:

التداول يكرس الديمقراطية لأنه يعتبر من أسسها ونحن ندرس هل فعلا هناك تداول على السلطة أم أن الدستور نص عليها ،لكن في الواقع معيبة فلا بد أن يكون في الجانب النظري والتطبيقي الواقعي فان طبق فعلا فهو يكرس الديمقراطية[32].

2- الانتخـابات:

الانتخاب هو عملية يختار بواسطة الأفراد والاتجاهات والأشخاص المكلفين بتجسيد الديمقراطية على ارض الواقع، ولاشك أن تطبيق وممارسة الديمقراطية يستلزم مشاركة المواطنين والمشاركة العادية تكون عن طريق الانتخاب،الذي يعتبر صورة من صور الديمقراطية وجود

---

[32]- علاق جميلة، محاضرات مقياس " **النظم السياسية المقارنة**"، ألقيت على طلبة السنة الثانية، علوم سياسية، جامعة قسنطينة، 2008.

انتخابات دورية، حرة نزيهة،يعتبر أمرا جوهريا لتحقيق التداول السلمي للسلطة، ويعتبر إجراء هذا النوع من الانتخابات إحدى سمات النظم الديمقراطية.

فالانتخابات هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التداول الدوري للسلطة بعد مرور عدة من السنوات وهي تعتبر المظهر البارز للديمقراطية ،والانتخابات آلية لتكريس الديمقراطية إذا كانت تعبر حقا عن إرادة الشعب.

3- التعددية الحزبية:

يرتبط التداول السلمي للسلطة بوجود تعدد حزبي حقيقي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة في تنقل السلطة من حزب إلى حزب آخر أو من زعيم احد

الأحزاب إلى زعيم حزب آخر، ولا بد من وجود تعددية حزبية باعتبار الأحزاب وسيطة بين المواطنين و الدولة.

4- الفصل بين السلطات:

يشكل مبدأ الفصل بين السلطات حجز الزاوية والأساس الذي تقوم عليه النظم الديمقراطية،استعمل هذا المبدأ في البداية كأداة احتجاجية ضد تسلط الملك، وكان الهدف منن هذه القاعدة هو إدخال نوع من اللبرالية السياسية في القانون الوضعي، ودخلت هذه الفكرة في الدستور الفرنسي عام 1791 المادة 16 ."كل مجتمع لا يضمن الحقوق لا يضمن الفصل بين السلطات فهو مجتمع بلا دستور" ويعتبر "**مونتيكسيو**" المنظر الحقيقي له ، يقول: «كل فرد له سلطة يميل

للمبالغة في استعمالها لتفادي ذلك،السلطة توقف السلطة> نجد هذا المبدأ في أغلبية دساتير دول

العالم الثالث بقسم السلطة إلى:

-السلطة التشريعية: للشعب أو ممثليه من خلال المجالس.

- السلطة التنفيذية: من اختصاص الحاكم.

-السلطة القضائية: هي اختصاص هيئة مستقلة بعيدة عن المساومات والضغوطات.

فإذا كان حقا داخل الدولة تعاون و رقابة، وهذا ما نشهده في النظام البرلماني ،خاصة وقد طبق

هذا المبدأ بحذافيره فهو يكرس الديمقراطية ،لان غياب هذا المبدأ يؤدي إلى الاستبداد والى نظام

دكتاتوري [33].

5- المجتمع المدني ودوره في تكريس الديمقراطية

---

[33]- علاق جميلة، المرجع السابق.

نقصد بالمجتمع المدني عالم المنظمات غير الحكومية بل أصنافها وأنواعها خارج إطار الأحزاب التي يختلف المصنفون في تصنيفها هل هي ضمن المجتمع المدني أم لا ، باعتبار أنها مؤسسات لها ارتباطات بالحكومة من حيث إمكانية تشكيلها لحكومات، والمجتمع المدني عبارة عن هيئات مدنية حرة تقوم بأعمال تطوعية اختباريه لصالح الإنسان بتنسيق مع الدولة، أو في استقلال عنها من اجل تحقيق التنمية الشاملة .

ويقصد به كذلك، مجموعة من التنظيمات الأهلية والشعبية المستقلة عن الدولة والحكومة والأفراد،تتكون من هيئات اجتماعية وسياسية و اقتصادية وثقافية ودينية تدافع عن مصالح الشعب المشتركة ومصالح الأمة الإنسانية ، ويعتبر المجتمع المدني من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار،وهو مظهر من مظاهر الديمقراطية ،آلية لتكريسها،فلا يمكن للمجتمع المدني أن يشتغل

إلا في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويعمل على تثبيتها و تكريسها في جميع المجالات[34].

[34]- جميل جمداوي،" **المجتمع المدني أساس التنمية في العالم الثالث"**، نقلا عن موقع:
http://www.imalarb.com.spipph/article11595

المطلب الرابع: التأصيل النظري لعملية التحول الديمقراطي.

هناك مجموعة من المقاربات حاولت تفسير أسباب التحول الديمقراطي في العالم الثالث

نذكر منها:

المداخل النظرية المركزة على شروط التحول الديمقراطي:

1- المدخل التحديثي:

ويعد هذا المدخل مدخلا محوريا بحيث حدد الأبعاد الأساسية للتحول الديمقراطي، حيث

يرى " إيزنستان" أن التحديث من الناحية التاريخية هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ويرى بارسونز

أن التحديث هو " عملية ثقافية تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العلمي والتجديد العقلاني بدلا من القيم السائدة في المجتمع التقليدي[35].

كما تقوم نظرية التحديث على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية هي المجتمعات المتخلفة ومجتمعات حديثة وهي البلدان المتطورة، وتتميز هذه النظرية بسمتين هما العمومية والشمول لأن التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده، والسمة الثانية أن نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة.

وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ذلك أن أغنى بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية، وتاريخيا يعد آدم سميث أول من عبر هذا الاتجاه من خلال دعوته

---

[35]- صالح بلحاج، **التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات**، تم التصفح من موقع :
http://www.google.dz/url?bv.95039771,d.Bgq(00:41-2015/06/10)

للبرالية، باعتبارها شرطا أساسيا للأداء الفعال للسوق، إلا أن العملية الأكثر دقة وانتظاما لهذا المدخل، عالجها عالم الاجتماع السياسي الأمريكي " ليبست" في بعض مقالاته، حيث يؤكد أن من نتائج التنمية الاقتصادية نشوء ولاء وطني، يترافق مع وجود قبول المؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتستخدم مدرسة التحديث مؤشرات محددة كمتغيرات لا تلبث أن تنظم عملية متصاعدة، تساعد على ولادة الديمقراطية، أو تشبثها وتعزيزها، وتشمل هذه المؤشرات: دخل الفرد ، مستوى الأمية انتشار التعليم، الحراك الاجتماعي، وأدوات التنقل والاتصال[36].

2- مدخل الثقافة السياسية:

[36]- أسماء تمام قطاف: دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي " حركة النهضة التونسية نموذج"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية**، جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013، ص61.

أشهر الباحثين في هذه المدرسة غابرييل ألموند المنتمي كذلك إلى المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية ، وير أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاث جوانب : جانب معرفي، جانب شعوري، جانب تقييمي، ويعود تاريخ هذه المدرسة إلى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي.

وميز غابرييل ألموند بين ثلاث أصناف وهي: ثقافة محلية، ثقافة التبعية، ثقافة المشاركة ، فالثقافة المحلية تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية، وثقافة التبعية أو الخضوع تجعل الأفراد يعلمون بوجود النظام السياسي، أما ثقافة المشاركة فيعتقد المواطنون أنهم باستطاعتهم أن يؤثروا في سير النظام وفي العملية السياسي، كما يعتبر ألموند أن كل صنف من الثقافة السياسية

يقابله نوع من البنية السياسية أي نظام حكم خاص به، فالثقافة المحلية تكون في نظام غير ممركز تماما، وثقافة التبعية في نظام ممركز سلطوي ، وثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي[37].

وبالتالي فإن التحول الديمقراطي وفق هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة سليمة، وينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي، والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقة وليست تعبئة.

3-المدخل المؤسسي:

---

[37]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 7.

ويعد صامويل هنتغتون أبرز رواد هذا المدخل حيث قدم دراسة نظرية مهمة في التحول الديمقراطي من خلال مؤلفه " الموجة الثالثة التحول إلى الديمقراطية في أواخر القرن العشرين"، وتعتبر المؤسسة حجر الزاوية لمجموعة الإجراءات الخاصة بالتحول الديمقراطي وهي أحد أهم آليات النظام السياسي في أداء وظائفه المتنوعة وهي أخد أهم مرتكزات تطوره.

يدقق أندريه هوريو Andr Hauriou أن المؤسسة هي فكرة العمل أو المشروع الذي يتحقق ويدوم قانونيا في وسط اجتماعي محدد ومن أجل تحقيق هذه الفكرة يجب ان تنتظم السلطة التي تزودها بالهيئات ومن جانب آخر فإنه ينتج بين أفراد الجماعة المشتركة المهتمة بتحقيق هذه الفكرة ظواهر مشاركة ووحدة لشعور تدار بواسطة هيئات السلطة وتنتظم حسب إجراءات قانونية[38].

[38]- باجنار جاك، **الدولة مغامرة غير أكيدة**، تر نور الدين اللباد، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع: القاهرة، 2003، ص ص 17-18.

وفي أعمال صامويل هنتغتون المؤسسة هي وحدة التحليل الأساسية للتحليل السياسي فالمؤسسة هي الوحيدة القادرة على حماية المجتمع من الانقسامات وتنوع الولاءات، وإدارة وحل الأزمات التي ترفق تطور المجتمعات.

ونظر هنتغتون إلى التحول الديمقراطي بوصفه عملية نمو في كفاءة المؤسسات، بحيث تكون قادرة على التعامل مع مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية ، ويعتبر هنتغتون من الأوائل الذين جسدوا المحاولات الأولى التي سعت خلال منتصف الستينيات إلى الانتقال من الديمقراطية إلى التركيز على النظام order ذلك التحول الذي تجلى أيضا عند أوبريانO'Brien (1972) في مناقشته التقليدية للتنمية السياسية خلال فترة الستينيات، فقد حاول أوبريان أن يقدم مناقشات مستفيضة من التحول من الديمقراطية إلى النظام.

وقدم صامويل هنتغتون عدة إسهامات لتحديد مدلول التحول الديمقراطي والتنمية السياسية، ولعله توصل إلى أن هذه الأخيرة تعني "تجهيز النظام السياسي بمؤسسات مستقرة، متطابقة، متعددة، مستقلة ومترابطة " أي ما يعرف بعملية المؤسسة[39].

ويتكلم هنتغتون عن المؤسسة كأهم عامل يقع في قلب عملية التنمية السياسية من خلال:

نظام سياسي قادر على التكيف: أي بناء نظام قادر علة مواجهة التغيرات والتكيف مع جميع المراحل التاريخية، أي أنه يملك القدرة على أداء وظائف جديدة لم تكن موجودة لحظة نشوءه.

نظام سياسي مركب ومعقد: أي أن وظائفه لا تصدر من بنية أو مؤسسة واحدة، وهذا يستوجب العديد من المؤسسات الوظائف.

---

[39]- بيتر تراند بادي، **التنمية السياسية**، تر: محمد نوري المهدوي، ط1، ليبيا: تالة للطباعة و النشر، 2002، ص37.

نظام سياسي قائم على استقلالية المؤسسات السياسية: وهذا يعني استقلالية الدولة عن القوى الاجتماعية والاقتصادية فالدولة لا يمكنها أن تكون الأداة الاجتماعية التنفيذية لطبقة اجتماعية معينة، فهذه العملية تستهدف نظام سياسي مستقل، محايد، ومشكل من إطار محترف لأجل حماية المصالح العامة.

يضاف إلى ما تقدم إلى أن المؤسسة تبدو ضرورية في حالة التعبئة الاجتماعية ذلك لأن النظام السياسي ليس بوسعه استيعاب التغيير السياسي للفئات الجديدة من السكان إذا لم يمتلك القدرة على بناء المؤسسات التي تستطيع تنظيم المد الشعبي الجديد ودمجه بصورة دائمة ومستقرة في إطار الدوائر الوظيفية المختلفة للمجتمع.

ثانيا: المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي.

1-المدخل البنيوي:

يفترض أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية اللبرالية، أو أي شكل سياسي آخر، يتشكل ويتحدد أساسا وجوهريا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، وتبعا لذلك يركز المدخل على التشكيلات الطبقية، والبنى الاجتماعية، والتطور التاريخي لهذه وتلك، في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها، وتحلل على نحو خاص للعلاقات الداخلية المتبادلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة، وتحلل النظام السياسي، وبيان ما يطلع به من وظائف ذلك أن هذه الجوانب تشكل محور الديمقراطية، ومن أهم رواد هذا الاتجاه "بارنجتون مور" "دينريك"، "شماير"[40].

2-المدخل الانتقالي:

---

[40]– **التحول الديمقراطي: مفاهيم و مداخل نظرية**، تم التصفح من موقع:
http://www.tomohna.net/vb/showthread.php?t=2427

ويرى روستو أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية، وإستند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الدمقرطة وهي[41]:

1-1مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:

وتشكل الشرط الأول ، وفي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

1-2-مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم:

---

[41]- أسماء تمام قطاف، المرجع السابق، ص 65.

حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية،وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجه الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.

1-3-مرحلة القرار:

وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي،وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

1-4-مرحلة التعود:

وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى روستو أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة بتطوير المدخل الانتقالي لروستو، ومن أهم المحاولات دراسة جويلرمو أودينيل (*G.O'DONNELL*) وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان: "*TRANSITION TO AUTORIAN RULE*" ودراسة لجون لينز *JUAN LINZ* عام 1995 في دراسة تحت عنوان:"*Betweenstates: Interim Goverments and Democratic Consolidation*".

ويميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل روستو بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانا وتترسخ لكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى، وخلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة.

3- نظرية السلام الديمقراطي:

تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصداقة بين الأمم الديمقراطية، وهو ما أكده عدد من الباحثين الليبراليين مثل"**بروس راست**" (Bruce Russet) و"**مايكل دويل**" (Michael Doyle) الذين أقروا بوجوب أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة.

ويمكن تعريف السلام الديمقراطي وفقا للتحليل الدياليكتيكي على أنه: "**قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من امتلاكها وسائل العنف.**"[42]

وقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي إلى حد بعيد بكتابات "**مايكل دويل**" (Michael Doyle) و"**بروس راست**" (Bruce Russet).اللذين تأثرا بـ" **كانط**"، ويشير دويل إلى أن التمثيل الديمقراطي و الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية.

ويجادل أيضا بأن غياب مثل هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية ميالة للحرب، فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوة سيحل محل منطق التوفيق.

---

[42]- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**. دار الهدى للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص62.

وتقوم نظرية السلام الديمقراطي على المرتكزات التالية:

-تستند نظرية السلام الديمقراطي إلى منطق كانط الذي يؤكد على ثلاث عناصر:

1- التمثيل الديمقراطي الجمهوري

2- التزام إيديولوجي بحقوق الإنسان.

3- الترابط العابر للحدود الوطنية.

تعتبر هذه النظرية بأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة ،ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا بنسبة أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية[43].

[43]- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسية العالمية**، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص229.

ويرى الليبراليون أنه يمكن تحقيق سلام عالمي بين الدول الليبيرالية، على اعتبار أن المتغيرات السياسية المحلية تستطيع أن تعمل وتتفاعل عالميا، ولكن ذلك يتطلب إيجاد آليات تساعد على ذلك دوليا. لذا يمكن استخدام السلام الديمقراطي لتقييم تأثير مجموعة من الروابط السلمية التي توصف بأنها روابط فاعلة، كالروابط التجارية التي تساهم في تقليل النزاعات، وتحول دون تعاظم فرص المواجهات العسكرية.

وفي فترة قريبة، كان هناك شبه إجماع على أن الدول الديمقراطية الليبرالية ناجحة في علاقاتها مع الدول الليبرالية الأخرى فقط، أما في علاقاتها مع الدول غير الليبيرالية فالصورة مختلفة[44].

44- جهاد عودة، المرجع السابق، ص63.

الفصل الثاني: الإعلام والتحول الديمقراطي في الجزائر.

ويقف المشهد السياسي الجديد في الجزائر شاهدا على نوعية الخلاف حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في مرحلة التحول الديمقراطي، ففي حين يعتبر البعض أن وسائل الإعلام يمكن لها أن تساهم في إحداث تحولات سياسية، وتعبئة الرأي العام وتوجيهه باتجاه تحقيق أهداف التنمية والإصلاح والتحول الديمقراطي، يرى البعض أن الإعلام يمارس التضليل وتقف وراءه قوى المال والمصالح السياسية الضيقة الأفق التي لا تعترف بالديمقراطية وتريد أن تبقى محتكرة للساحة السياسية والإعلامية معبرة بهذا الموقف العلني والكامن على طبيعة الكيان السياسي القائم وما يسوده من أيديولوجيات، وسياسات، وأساليب متنوعة في تنظيم الناس، وتوجيههم وبالتالي تضليلهم والتحكم في عقولهم وتوجيههم في أحيان كثيرة ضد مصالحهم الحيوية ومصالح الوطن، وخلق رأي عام مزيف لا وجود فعلي وواقعي له، بل يكتسب مشروعية وجوده فقط وبصورة افتراضية في وسائل الإعلام التي تتحكم فيها القوى السياسية والمالية النافذة.

وبالتالي نتناول في هذا الجزء من الدراسة مساهمة وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي في الجزائري من خلال هذا التساؤل: كيف ساهمت وسائل الإعلام في الجزائر في دعم آليات التغيير السياسي؟ .

المبحث الأول: الإعلام في الجزائر بين المكانة القانونية والممارسة الفعلية

عرفت الساحة السياسية في الجزائر حرية للمنظومة الإعلامية لتأخذ تطبيقاتها منحنيات وخصائص اللحظة التاريخية التي ظهرت فيها بكل تشعباتها السوسيولوجية والسياسية والفكرية، لقد بدا الحديث عن حرية الإعلام في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، لم يكن من الغريب في هذه الحالة ارتباط الحديث عن حرية الإعلام بعمليات الانتقال التي حاول النظام السياسي الجزائري القيام بها أواخر الثمانينات، لذلك سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تسليط الضوء على المكانة القانونية للإعلام ومقارنتها بالمحال العملي.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل التعددية السياسية 1962 – 1988.

اتسمت الممارسة الإعلامية بالجزائر قبل التعددية السياسية بسياسة الحزب الواحد والخطاب الرسمي والرسالة الأحادية الاتجاه، وهذه الممارسة التي دامت أكثر من ربع قرن بقيت تداعياتها وترسباتها قائمة حتى يومنا هذا ومازال الكثير من المسؤولين ينظر إلى الإعلام بوصفه الناطق

الرسمي له، حيث يتفنن في المدح والتسبيح والتصفيق والتلميع ورسم الصورة الايجابية لصانع القرار.[45]

❖ **الفترة الأولى: 1962- 1965:**

تتميز هذه الفترة بقصرها ولكن رغم ذلك فهي تعتبر المرحلة التمهيدية لإقامة إعلام وطني، كما تعتبر فترة امتداد للوضع القانوني والإعلامي للجزائر قبل الاستقلال، حيث انه بقي العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في المجالات التي لا تتعارض مع السيادة الوطنية وذلك بعد قيام المجلس التأسيسي في 31 ديسمبر 1962 الذي يقضي بالاستفادة من التجربة الفرنسية.[46]حيث اتسم الإعلام الجزائري بعد الاستقلال بالتوجيه والرقابة عموما وبإعطاء أهمية للتلفزيون على حساب الإعلام المكتوب، حيث بقي مجال الصحافة خاضعا للملكية الخاصة لوسائل الإعلام وذلك تطبيقا لقانون حرية الصحافة الصادر في الفترة الاستعمارية 1881، وفقا لقانون 31 ديسمبر 1962 الذي ينص على بقاء العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها مساسا للسيادة الوطنية. حيث انه لا يمكننا الحديث عن الإعلام دون الإشارة الي الأوضاع الثقافية بعد الاستقلال، حيث تميزت الساحة الإعلامية الجزائرية بتفشي ظاهرة الأمية، بالرغم من تبني كل من مؤتمر الصومام 1956، وميثاق طرابلس سنة 1962، وميثاق الجزائر 1964، لبنود تؤكد على ضرورة محاربتها، كما تم أبعاد الصحفيين عن الساحة السياسية الجزائرية في عهد الحزب الواحد، ولذلك بات من الصعب تحديد دور الإعلام في الجزائر المستقلة، علما أن مؤتمر الصومام هو الوحيد الذي خصص فصلا مهما عن دور الإعلام وتم وصفه "بالسرعة والصراحة والوضوح".[47]

لكن ومع الاستقلال لم يحدد لم يحدد دورا واضحا للصحافة لا في ميثاق طرابلس 1962 ولا في ميثاق الجزائر 1964، والاكتفاء بالتطرق الي الحق في الإعلام الكامل والموضوعي بخصوص كل المشاكل الوطنية مع ضرورة التحلي بالحقيقة والموضوعية.

ولكن الوضع لم يبقى على حاله لا سيما بعض الأحداث التي شهدتها منطقة القبائل نهاية سنة 1963، مما أدى إلى تعطيل المادة 19 من دستور الجزائر المستقلة الصادر في 10 سبتمبر

1- محمود قيراط، **حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد3-4، 2003، ص 115.

[46]- زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص96.

[47]- غروبة دليلة، مرجع سابق، ص 68.

1963، والذي نص بأن تضمن الجمهورية حرية الصحافة، وحرية وسائل الإعلام الأخرى، وحرية تأسيس الجمعيات، حرية التعبير، ومخاطبة الجمهور وحرية الاجتماع.[48]

❖ **الفترة الثانية 1965 – 1976:**

حيث يبدأ تاريخ هذه الفترة تحديدا بتاريخ 19 جوان 1965 حيث شهدت الجزائر انقلابا عسكريا سمي بالتصحيح الثوري حيث أطاح بالرئيس "احمد بن بله" وتم تسليم الرئيس "هواري بومدين" قيادة البلاد، كما تميزت هذه الفترة بتطبيق النهج الاشتراكي للتسيير في جميع المجالات، كما عمدت الحكومة الجديدة إلى إقامة نظام اشتراكي للإعلام، والذي تمثل في إلغاء الصحافة الخاصة وتوجيه الصحافة الحكومية والحزبية لتصبح أداة من الأدوات التي تستخدمها الدولة في تعزيز سياستها العامة.[49]

كما تميزت هذه الفترة بإصدار مراسيم جديدة في مجال الإعلام، وألغي العمل بالقوانين الفرنسية، التي كانت تنظم النشاطات الإعلامية، التي تم تمديد العمل بها بعد الاستقلال لأسباب ظرفية.[50]

وباستثناء هذه المراسيم التنظيمية الجزئية التي تمس جميع القطاعات الإعلامية فان السياسة الإعلامية التي اتبعت خلال هذه الفترة، تميزت بالكثير من الغموض سواء على الصعيد القانوني أو على الصعيد الميداني، إذ أنه إلى غاية 1976 لم يكن هناك قانونا للإعلام ينظم ممارسة الأنشطة الإعلامية بما في ذلك القطاع السمعي البصري، وهذا الفراغ القانوني كانت له انعكاسات سلبية من غير شك على نشاط وسائل الإعلام، الأمر الذي جعل احد المختصين يصف هذه المرحلة "بمرحلة البيات الشتوي".[51]

❖ **الفترة الثالثة 1976 – 1988:**

---

[48]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 10 ديسمبر1963، المادة رقم 19.

[49]– محمود قيراط ، مرجع سابق ، ص 3–4، ص 116.

[50]– محمد شيحات، **العلاقة بين التمويل الاشهاري والأداء الصحفي للصحف اليومية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال – تخصص تسيير المؤسسات الإعلامية، جامعة الجزائر3، 2011، ص83.

[51]– محمود قيراط ، المرجع السابق، ص4.

شهدت هذه الفترة بداية الاهتمام الفعلي بقضايا الإعلام ووسائله ومنها وسائل الإعلام السمعية البصرية، خصوصا في ظل استكمال بناء مختلف المؤسسات والهياكل السياسية والاقتصادية، وبدأت معالم السياسة الإعلامية في القطاع تتضح مع صدور الميثاق الوطني عام 1976، حيث أشار إلى الدور الاستراتيجي لوسائل الإعلام في خدمة أهداف التنمية، كما دعا إلى ضرورة إصدار قوانين وتشريعات تحدد تحديدا سليما دور الصحافة والإذاعة والتلفزيون في مختلف المشاريع الوطنية، والاهتمام بالتكوين في مجال الإعلام، وتوفير الكوادر الإعلامية اللازمة لمواكبة خطط التنمية، وإشباع مختلف حاجات الجماهير في إعلام موضوعي وجيد.

كما شهدت هذه الفترة انعقاد المؤتمر الرابع للحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني والذي وقف خلال أشغاله على لائحة خاصة بالإعلام، كما وضعت لائحة خاصة بالسياسة الإعلامية خلال الدورة السابعة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد عام 1982، وقد صاحب هذا التطور ظهور قانون الإعلام بتاريخ 06 فيفري 1982.

كما شهدت هذه المرحلة تنويعا في الصحافة من خلال إصدار صحف متخصصة من اجل خلق حركية جديدة تدخل نفسا على الوضع الإعلامي العام وكذا الصحافة المكتوبة، حيث تم إصدار يوميتين مسائيتين لتحقيق ذلك إلا وهما "المساء" باللغة العربية و"لوريزون" باللغة الفرنسية سنة 1988.[52]

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد التعددية.

مما لاشك فيه أن إحداث 1988، قد مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري، وما يقوم عليه من شرعية، فكانت نقطة تحول في الساحة السياسية عموما والإعلامية على وجه الخصوص حيث فتحت المجال أمام حرية التعبير، فتعددت بذلك الصحف والمنشورات أي ظهور الصحافة المستقلة ولكن في حدود معينة.[53]

حيث يمكننا تقسيم هذه المرحلة التي تعد أكثر حركية في تاريخ الصحافة الجزائرية، إلى فترتين بارزتين:

- **الفترة الأولى من 1989 – 1992:**

---

[52]– محمود قيراط، مرجع سابق، عدد 3-4، ص 118.

[53]– اليمين شعبان، **الإعلام والتوعية الأسرية في المجتمع الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الاجتماعية، 2006، ص40.

حيث جاء دستور 23 فيفري 1989 كنتيجة لظروف غير عادية عرفها المجتمع والنظام السياسي الجزائري، ولتلبية مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية جسدتها أحداث أكتوبر 1988، ليعبر عن نظام حكم جديد قاعدته سيادة الشعب حيث فتح المجال لحرية الصحافة والإعلام إلا أنه لم يتم صدور نصوص تفسيرية وأحكام محددة وضوابط محددة يسير بها الإعلام لم تظهر معالمها إلا سنة 1990 في منشور 19 مارس 1990، والذي حدد طرق تشكيل رؤوس أموال جماعية واستثمارها في مجال الإعلام.[54]

ثم تلاه صدور قانون الإعلام 03 أفريل 1990 الذي نص بشكل صريح على حرية الإعلام والتعددية الإعلامية من خلال فتح المجال واسعا أمام الملكية الخاصة. فأدى هذا الواقع الجديد للساحة الإعلامية بالجزائر ارتفاعا بارزا في عدد العناوين الصحفية والسحب اليومي لمختلف الصحف، إلا أن القطاع السمعي البصري بقي تحت ملكية ووصاية الدولة.[55]

❖ **الفترة الثانية 11 جوان 1992- 2014:**

تميزت هذه الفترة بظهور المجلس الأعلى للدولة بتاريخ 14 جانفي 1992 بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد والفراغ الدستوري الذي حدث، حيث تم إعلان حالة طوارئ وتجميد العمل بقانون 1989، وقانون الإعلام فيفري 1990، هذا ما تسبب في حل المجلس الأعلى للإعلام، مما أدى إلى اختفاء الكثير من العناوين خاصة الصحافة الحزبية التي تلاشت بسبب تعليق نشاط العديد من الأحزاب وارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية أخرى. كما تميزت هذه الفترة بالقرار الوزاري المشترك بين وزارتي الثقافة والاتصال والداخلية 07 جوان 1994 والذي شدد حق السلطات في احتكار الأخبار الأمنية ومنع نشر كل خبر لا يأتي من قنوات رسمية. وجاء هذا التراجع الرسمي عن القوانين التي أقرت حرية الصحافة بسبب صعوبة المرحلة والتدهور الأمني الذي شهدته البلاد طيلة فترة التسعينات، كما تميزت هذه الفترة بضغط المطابع على تخفيض السحب أو وقفه، ورفع كلفة طباعة الجرائد.[56]

كما صدر مشروعان تمهيديان لقانون الإعلام 1998، وسنة 2002، وقد تناولا القطاع السمعي البصري بشيء من التوسع والتركيز، ولكن يبدو أن حساسية القطاع وخاصة التلفزيون

---

[54]– زهير إحدادن، **اتصال 2010**، نشريه من إصدار كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالاتصال، ص50، سنة 2010.

[55]– *Brahim Brahimi**, le pouvoir la presse et les droit de Lhomme en Algérie minore**, 2éme édition, OPCII, Algérie, 1996, p61.*

[56]– اليمين شعبان، المرجع السابق، ص85.

يجعل الدولة مترددة في تحريره وفتحه للاستثمارات الخاصة والمستقلة إلى جانب التردد في إصدار قانون جديد للإعلام يحدد بوضوح وضعية القطاع. [57]

أما عن قانون الإعلام الجديد الذي تم تحضيره في مارس 1998 بعد تأجيله من الثلاثي الأول لسنة 1998 إلى غاية آخر السنة، هذا التجميد الذي قالت عنه السلطة أنه مؤقت اعتبره رجال الإعلام قانونا ملغيا، ورفض وزير الاتصال آنذاك عبد العزيز رحابي الاعتراف بإلغاء هذا القانون.

ومع مجيء عبد العزيز بوتفليقة وانتخابه كرئيس للجمهورية في انتخابات أبريل 1999 تم إلغاء مشروع قانون الإعلام 1998 بعدما كان مقررا مبدئيا للمناقشة في البرلمان في دورته الخريفية وأجل إلى الدورة الربيعية لسنة 1999، لكن انتخابات أبريل 1999 غيرت كل البرنامج الذي وضعه رئيس الجمهورية السابق اليامين زروال، هذا القانون الذي كان سيرفع احتكار الدولة على الوسائل السمعية البصرية ويفتحه على القطاع الخاص، حيث شهدت سنة 1999 إقالة وزير الإعلام "عبد العزيز رحابي" وعوض بالوزير "تيجاني صلاونجي" ولم يصمد هذا الأخير طويلا ليعوض بـ"عبد الحميد تبو". ويقال هذا من منصبه في إطار تغيير الحقيبة الحكومية لتبقي الوزارة مسيرة من طرف أمينها العام "رزقي صحراوي" قبل إسنادها إلى "محي الدين عميمور" عقب استقالة رئيس الحكومة "أحمد بن بيتور" وتكليف "علي بن فليس" برئاسة الحكومة[58].

خلال هذه المرحلة من سنة 1999 عندما كان عدد النشريات أكثر من 250 نشرية باللغتين العربية والفرنسية، وتميزت سيطرة اليوميات على باقي النشريات من ناحية السحب ووصل مجموع سحبها إلى1 مليون و200 ألف نسخة يوميا، مع أن عددها 25 يومية فقط كما شهدت سنة 1999 الإلغاء النهائي لمشروع قانون الإعلام الذي كان مقررا" للمناقشة في دورة 1998 لكن المشروع أجل بسبب تقليص الرئيس السابق لعهدته الرئاسية وتقديمه لاستقالته قبل انتهاء عهدته الرئاسية وتنظيم انتخابات مسبقة في أفريل 1999 وجمد المشروع الذي جاء به، كان من المقرر

1- محمد شطاح، **السمعي- البصري في التشريع الإعلامي الجزائري** – قراءة في القوانين والمشاريع، ص 6[57].

[58]– جميلة قادم، مرجع سابق، ص 46.

أن يرفع الاحتكار الممارس من طرف السلطة على السمعي البصري، لتبقى الصحف المستقلة تحت رحمة السلطة فيما يتعلق بحصولها على الإعلانات الرسمية.[59]

وفي الحادي عشر من مايو 2000 تّم انتخاب المجلس الأعلى لأخلاقيات الصحافة والذي يتكون من تسعة صحفيين تم انتخابهم من قبل زملائهم، وهذا المجلس هو هيئة مستقلة تنظيميا ويعمل من أجل غرس القيم النبيلة للعمل الصحفي، وصيانة مهنة الإعلام من الاستغلال والتلاعب بها ومقوماتها، ويعتبر هذا المجلس إضافة للنضال من أجل حرية الصحافة وحمايتها من المتطفلين والانتهازيين، ومن أهم المواد التي جاءت في ميثاق الشرف للصحفيين الجزائريين ما يلي[60]:

-احترام الحقيقة مهما كانت عواقبها على الصحافي لأن الجمهور له الحق في معرفتها.

- الدفاع عن حرية الصحافة والرأي والتعليق والنقد.

- الفصل بين الخبر والتعليق.

- الحفاظ على الأسرار المهنية وعدم الإفصاح عن مصادر الأخبار.

كما أن احتكار الدولة للمطابع التي تشرف على طباعة الصحف لم ينتهي إلاّ في عام 2001 عندما قامت جريدة الخبر والوطن بشراء مطبعة- ومن المضايقات الخطيرة التي تعرضت لها حرية الصحافة الجزائرية في شهر ماي من سنة 2001 الأمر يتعلق بصدور قانون يشدد الخناق على حرية الصحافة وجاء القانون الجديد ليضع الضغوط على الصحافيين ويهدم ما حققته الصحافة من إنجازات خلال العشرية الأخيرة في مجال الحريات الفردية وحقوق الإنسان وهدفه التخلي عن النقد وكشف الحقائق والتناقضات التي يعيشها المجتمع الجزائري وزرع الخوف في الصحفيين من أجل أن يمارسوا الرقابة الذاتية على أنفسهم واستمرت توجيهات السلطة نحو هذه السياسة[61].

لتعرف الممارسة الإعلامية خلال العقد الأخير تطورات عرفتها المهنة بعد 05/ أفريل/ 2004، العهدة الثانية لرئيس الجمهورية لاسيما سجن الصحفيين والمراسلين .

---

[59]- حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقة الدولية، تخصص السياسة العامة والحكومات المقارنة**، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص 94.

[60]- أحمد حمدي، **نظرات في قوانين الإعلام الجزائرية**، تم التصفح من موقع:
(2015/06/03-18.21) http://www.ahmedhamdi.net/?p=156

[61]- المرجع نفسه، ص 94

كما عجلت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقاش الدائر حول الحراك العربي والذي تداعت أحداثه بسرعة من تونس إلى مصر إلى اليمن وليبيا وسوريا والذي يمكن قراءة مظاهره في الحركات الاجتماعية والاحتجاجات التي ظهرت في هذه الدول في تحدي النظم الحاكمة، وحتى الدول التي كانت بمنأى عن هذه الاحتجاجات قانت بالعديد من السياسات الوقائية في شكل إصلاحات سياسية واقتصادية، وهذا ما أدى إلى إلقاء مزيد من الضوء على دور الإعلام وتكنولوجيا المعلومات.

وضمن هذا الحراك دخلت الجزائر سنة 2012 بحزمة من الإصلاحات السياسية المعلنة لمرحلة جديدة في إرساء مسارها الديمقراطي، فسخرت لقطاع الإعلام والاتصال الإمكانيات اللازمة لتمكينه من استيعاب وتوظيف الانفجار المعلوماتي التكنولوجي الناجم عن الثورة التقنية وذلك من أجل تأطير الممارسة الإعلامية والمهنية للصحفيين وقطاع الإعلام في الجزائر تواكب هذه التحولات الأمر الذي تطلب وضع إطار قانوني المتمثل في المشروع العضوي لقانون الإعلام الجديد الذي صدر في جانفي 2012، الذي يعد بمثابة شهادة ميلاد القنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة وكذا رفع الجريمة عن الجنح الصحفية في الجزائر وإصدار سلطة الضبط الخاصة بالسمعي البصري والصحافة المكتوبة وتنظيم نمط الصحافة الالكترونية الغائب عن قانون الإعلام لسنة 1990[62].

كما تعزز قطاع الإعلام في الجزائر خلال سنة 2014 بقانون النشاط السمعي البصري وهو القانون الذي وضع لأول مرة إطارا قانونيا للفاعلين في هذا النشاط من القطاعين العام والخاص والذي من شأنه إحداث تغيير ملموس في وظيفة الإعلام السمعي البصري، يعكس صدور هذا القانون الذي صادق عليه البرلمان نهاية شهر يناير 2014 ونشر في الجريدة الرسمية في عددها 16 الصادر في 27 مارس من نفس السنة الإلتزامات التي قطعها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على نفسه تجسيدها، في مجال حرية الصحافة والتعبير والتي تشهد تطبيقا تدريجيا وفعليا منذ صدور القانون العضوي للإعلام قبل سنتين، ولى هذا الأساس فإن 20 قناة تلفزيونية خاصة تنشط حاليا في الساحة الإعلامية الجزائرية بتصريحات مؤقتة في انتظار مطابقتها للتشريعات الجديدة.[63]

---

[62]– رفيق شربي، **الإعلام الجزائري عام 2012 أفق نحو الانفتاح والتعددية**، تم التصفح من موقع:
(2015-06-03/14:14) http://www.radio-batna.dz/?p=4717

[63]– **قطاع الإعلام يتعزز بقانون السمعي البصري من أجل تسيير أمثل**، تم التصفح من موقع:
(2015-06-03/18.15)http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/11113-2014

وأعد هذا القانون –حسب المختصين– طبقا للممارسات والمعايير المعمول بها دوليا من أجل التسيير الأمثل لقطاع السمعي البصري الجزائري وهو يعكس الالتزام بترقية وسائل إعلام القطاع العام و كذا الخدمة العمومية لهذا المجال، كما يندرج هذا النص التشريعي في إطار الإصلاحات التي بادر بها الرئيس بوتفليقة من أجل ترسيخ وتوسيع دولة الحق والقانون ويقترح عبر 113 مادة تنظيم المجال السمعي البصري وضبط سيره من خلال إدراج إمكانيات ستتاح للمتعاملين الخواص الوطنيين للاستثمار.

المطلب الثالث: تأثر الظروف المجتمعية على وسائل الإعلام في الجزائر.

هناك العديد من الظروف المجتمعية التي كان لها تأثير بالغ الأهمية على أدوار وسائل الإعلام في الجزائر من فقر وبطالة وعنف خاصة خلال فترة التعددية السياسية وما كان لها من نتائج وخيمة على مختلف المجالات السياسية والاقتصادي، الاجتماعية والثقافية ولهذا سنستعرض بشيء من التحليل كيف أن الظروف المادية والمعنوية على المواطن وتأثيرها على المنظومة الإعلامية ونذكر منها:

1.الأمية وتفشي الجهل: عانت الجزائر ولا تزال تعاني من ظاهرة تفشي الأمية والجهل وإن على درجات متفاوتة فالدولة في سياساتها التعليمية لا زالت تتبع طرق تقليدية في التعليم، فالطرق البيداغوجية غير مجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة ولا تتبع الطرق البيداغوجية المتطورة، على الرغم من محاولة تنفيذ برامج إصلاحية، وعلى الرغم من وجود الإمكانات المالية الهائلة التي حصلت عليها من مداخيل النفط بداية من سنة 2000، إلا أن سياسة الإصلاح فشلت بسبب غياب الشفافية في التسيير وضعف التأطير.

الإنفاق على التعليم من الدخل القومي الإجمالي	الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي

2009-2006	2000	1990	2009-2006	2000	1990
20.3	...	21.1	4.3	5.1	5.5

الجدول رقم01: الإنفاق على التعليم الأرقام بالنسبة المئوية

المصدر: **هدى حمودة إبراهيم، الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية، على الموقع:**
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah63-64statsfile.pdfp02

ومن خلال الجدول أعلاه والذي يبين درجة الإنفاق على التعليم من الدخل القومي الإجمالي والإنفاق العام الإجمالي خلال سنوات 1990-2000-2006 و2009 نلاحظ رغم إنفاق الدولة على هذا القطاع إلى أنه لم يصل إلى المستوى وهذا راجع إلى سوء التسيير.

2.الفقر: يعتبر الفقر من ابرز المشاكل التي تهدد استقرار الجزائر اجتماعيا وسياسيا، فقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات والانتقال من النمط الاشتراكي إلى نمط اقتصاد السوق في تفاقم ظاهرة الفقر، ولتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض الإحصائيات كما يلي[64]:

- تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية خاصة وباء التيفوئيد ومرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، وفي هذا المجال نجد تحسن حيث من بين 100 ألف ساكن انخفض مرض حمى المستنقعات من 15.08 حالة سنة 1995 إلى 2.64 حالة سنة 2004 .
- بلغ عدد الأطفال الذين يموتون عند الازدياد 30.4 حالة في كل 1000 ازدياد، أما معدل التمدرس الإجباري لأطفال الست سنوات بلغ 96 بالمائة.
- بالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 1496 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005، إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات

---

[64]- ميلود عروس، **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 1990-2006 " مقترب تحليل تقييمي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص187-188.

اقتصادية واجتماعية كبير بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10٪ الأكثر غنى يستهلكون 32٪ من الدخل الوطني في حين أن 40٪ الآخرين يستهلكون 6٪ فقط من الدخل الوطني.

يعتبر الفقر أو الحاجة عاملا أساسيا من العوامل التي تمنع الإنسان من أن يتمتع بحريته أو يمارس حقوقه الديمقراطية بحرية تامة.

في دراسة البنك العالمي بالتعاون مع الديوان الوطني للإحصائيات بدراسة خصصت للبحث وتطوير لمستويات المعيشة للأسر الجزائرية، هذه الدراسات تبين الآثار الاجتماعية للازمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ أكثر من عشرية.

حسب الدراسة فانه يعتبر فقير في الجزائر كل أسرة ذات دخل سنوي يقل عن 16000 دينار جزائري سنويا أي بما يعادل 1330 دينار جزائر ي شهريا[65] وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1995 في إطار دراسة البنك العالمي أن 14% من المواطنين أي ما يعادل أربعة ملايين شخص يعيشون ما دون خط الفقر، وقد كان عددهم حوالي 1.7 مليون شخص سنة 1988 أي أن الفقر بين سنتيي 1988-1995 قد ارتفع والسبب يعود إلى برامج الإصلاحات الهيكلية، كما لعبت الظروف الأمنية في تلك الفترة دورا هاما في تزايد هذه النسبة (بسبب النزوح الريفي وترك الفلاحين للأراضي الزراعية المصدر الوحيد للرزق) إضافة إلى هذا وحسب نفس الدراسة أن من بين 4 ملايين فقير في الجزائر يعيشون وضعية فقر مدقع بدخل يساوي 12000دينار جزائر ي سنويا أي ما يعادل 1000 دينار جزائر شهريا [66].

3- البطالة:

تعتبر البطالة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اجتماعية تبين وجود خلل في النظام الاقتصادي كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من أثار اجتماعية على تركيبة المجتمع، ولعل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للبطالة يزيدان من تعقيدها ويفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها وآثارها ومن ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها[67].

حيث كانت نسبة البطالة عام 2004 تبلغ 17.7% و30% عام 2000 حسب الإحصائيات الرسمية ويقيم أكثر من 62% من العاطلين عن العمل في المدن، وأكثر من 37% في الأرياف في حين لا يتجاوز 70% سن الثلاثين، وأفاد المعهد الوطني للإحصائيات أن الذين يتقاضون رواتب شهرية يشكلون 32.7% من القوى العاملة فقط، وأن أكثر من 53% من القوى

---

[65]- *A.Bouzidi, Lesannées 90 de l'économiealgérienne – ENAG – Alger- 1999- P 114*.

[66]- *A.Bouzidi, Lesannées 90 de l'économiealgérienne – ENAG – Alger- 1999- P 114*.

[67]- ميلود عروس، المرجع السابق، ص 188

العاملة تعمل في الإدارة العامة والتجارة والخدمات، ويعمل في الزراعة 18%، والبناء 14%، والصناعة 14.2% من إجمالي القوى العاملة[68] .

وتحليل نسبة النمو والبطالة للجزائريين يبين اتجاهين رئيسيين:

- ارتفاع معدلات النمو وارتفاع نسبة البطالة 1995-2000
- ارتفاع معدل النمو وانخفاض نسبي في معدل البطالة 2002-2005

كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور معدلات النمو الاقتصادي 1990-2004

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004
النسبة%	0.8	1.2	1.8	2.1	0.9	3.8	4.1	1.1	5.2	3.2	2.4	2.1	4.1	6.8	5.2

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي *CNES*

من خلال الجدول نلاحظ أنه سنة 1990 كان معدل النمو 0.8% لينتقل سنة 1993 إلى 2.1% ثم 1.1% سنة 2001 ليصل سنة 2003 إلى 6.8% فالتذبذب الذي شهدته معدلات النمو يعود إلى تقلص الاستثمار وهذا ما أثر بشكل مباشر على مناصب العمل ومعدلات التشغيل.

الجدول رقم (3): تطور معدل التشغيل 1990-2004

السنة	90	92	94	98	99	2000	2001	2003	2004
النسبة%	78.3	78.8	75.7	71.9	70.8	70.2	72.7	76.3	82.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات***ONS***

من خلال الجدول فان معدل التشغيل بين الارتفاع والانخفاض، إذ بلغ معدل التشغيل 78.8% سنة 1992 لينخفض سنة 1999 إلى 75.8% ويصبح سنة 2000 حوالي 70.2% وبعدها 76.3% سنة 2003.

---

[68]- ميلود عروس، المرجع نفسه، ص 191.

أما الجدول أدناه فيبين مؤشرات البطالة في الجزائر سنة 2011:

الجدول رقم 04: بعض مؤشرات البطالة في الجزائر لعام 2011

معدل البطالة نسبة مئوية	عدد الباطلين بالألف	معدل البطالة بين الذكور نسبة مئوية	معدل البطالة بين الإناث نسبة مئوية	نسبة الإناث بين العاطلين نسبة مئوية	نسبة الشباب بين العاطلين نسبة مئوية	نسبة الجامعيين بين العاطلين نسبة مئوية	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة	نسبة العاطلين أكثر من سنة نسبة مئوية
9.8	11.00.0	8.1	19.1	31.6	42.3	21.4	62.1	63.0

المصدر: مصادر وطنية رسمية ومصادر دولية متفرقة

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن نسبة البطالة أكبر لدى النساء منها على الرجال حيث معدل البطالة لدى الذكور بلغ 801 بالمائة أما الإناث فبلغ 19.1 بالمائة، وتعترف السلطات بصعوبة التصدي لهذا المشكل خاصة بلد شاب مثل الجزائر، كما نلاحظ تراجع معدل البطالة مقارنة بالسنوات الماضية وهذا لقيام الحكومة بالعديد من مشاريع التشغيل مثل الصندوق الوطني للتأمين من البطالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب عقود ما قبل التشغيل لكنها تبقى مهددة للسلم الاجتماعي .

4.العنف السياسي: انتشرت ظاهرة العنف السياسي في الجزائر بأشكاله المختلفة سواء ما يطلق عليه العنف السياسي الشعبي (الذي يمارسه المواطنون أفرادا أو جماعات ضد الأنظمة السياسية المتعاقبة)، أو ما يطلق عليه العنف السياسي المؤسسي (الرسمي) والذي تمارسه السلطة، من خلال أجهزتها المختلفة ضد المواطنين أفرادا أو جماعات، أو عناصر معينة منهم.

حيث شكل العمل بقانون الطوارئ –خلال فترة التسعينيات "والذي يعني في مضمون هضم أن لاستمرارية النظام القائم وتقليص دور القوى المعارضة– قيدا على حقوق وحريات الأفراد حيث خول لوزير الداخلية والوالي إغلاق أماكن الاجتماعات العامة بصفة مؤقتة، وحظر أي تجمع أو تظاهرة يمكن أن تقلق النظام"، وتم في هذه المرحلة الاستثنائية تحديد ممارسة الحق الإعلامي في إطار المرسوم الرئاسي رقم 320/92 المؤرخ في11أوت 1992 والمتضمن معالجة الأخبار ذات الطابع وإنشاء خلية على مستوى وزارة الداخلية، بشكل يتعارض مع مرحلة البناء الديمقراطي لمؤسسات الدولة الذي أشار إليه تقرير الشبكة الأورو– متوسطية لحقوق الإنسان التي رأت بأن " التذرع بحماية الأمن العام واللجوء إلى قوانين مكافحة الإرهاب والقوانين المماثلة أحد الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لقمع الحريات بما فيها نشاط الجمعيات[69]"، "وأصبحت بذلك ظاهرة العنف السياسي والتطرف خطرا على الحركة الديمقراطية في الجزائر ومسّت جل الشرائح الاجتماعية واستهدفت مؤسسات الدولة ورموزها والمؤسسات الاقتصادية والمثقفين، ركزت هذه العمليات في بدايتها على العناصر الأمنية (الشرطة، الجيش) ومقّراتها ثم شملت في مرحلة لاحقة عمليات اغتيال مفكرين أُدينوا بتعاون هم مع السلطة مثل" الطاهر جعوت "ثم تطورت لتكون أكثر دموية في شكل مجازر جماعية استهدفت المواطنين العزل" مجزرة بن طلحة، وسيدي رايس "التي قضي فيها أكثر من 711 مدني ومجزرة بني مسوس"[70].

---

[69] – يوسف حميطوش، مرجع السابق، ص 8

[70] – آدم قبي شمسة بوشنافة، مرجع السابق، ص 129

المبحث الثاني: الإعلام والسلطة في الجزائر بين التعاون والمواجهة.

يشكل الإعلام أبرز مظاهر الحريات السياسية التي تعمل على الكشف عن خبايا النظام، وشرطا ضروريا لأي عملية تحديث سياسي، وتعكس حجم العلاقة بين الدول والمجتمع من جهة وبين النخبة والجماهير من جهة ثانية، دخلت الجزائر عهد التعددية السياسية وأصبحت من أبرز الدول العربية التي قدمت ضمانات لحرية الرأي دون قيود واضحة تحقيقا لمسار التحول الديمقراطي من خلال النصوص المطروحة، ومن هنا نتساءل كيف كانت العلاقة بين السلطة والإعلام في الجزائر هل هي تكامل وتعاون، أو تصارع وتنافر ومن ناحية أخرى فيما تتمثل أهم الممارسات التي توحي بتعزيز وسائل الإعلام للتحول الديمقراطي في الجزائر؟

المطلب الأول: تأثير وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي (ترويج).

تعتبر وسائل الإعلام من المؤشرات الرئيسية في تشكيل الرأي العام الذي يعمل على ترسيخ القيم الديمقراطية من خلال القدرة على خلق قيم ثقافية تجعله يشكل منبرا رئيسيا في التسويق للقم الديمقراطية وحرية التفكير، فهو مؤسسة تسهر على تنوير الرأي العام الذي يعتبر السلطة الحقيقية في المجتمع، والانتقال من الوظيفة الكلاسيكية في نقل الأخبار إلى المساهمة في نقل المجتمعات من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية.

يفترض ***Jurgen Habermas***، ضرورة توافر أربعة شروط أو محددات رئيسة حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية وهي. [71]

1- القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع: حيث إنه توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والاحتياجات والإيديولوجيات المختلفة، وحتى تستطيع وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه فإنها لا بد أن تتيح لكل هذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة، وعندما يتحول استخدام وسائل الإعلام إلى نوع من الامتياز والاحتكار لبعض الأشخاص والجماعات والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية المسيطرة- تتراجع الديمقراطية، وتنتفي وظائف الإعلام الديمقراطي .

---

[71]- مصطفى عوفي، الطيب بلوصيف، الإعلام والتحول الديمقراطي، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد 09، مارس 2014 ، ص 94-95

2- حماية وسائل المجتمع: فيرى ***Habermas*** **أن** الشرط الثاني لقيام وسائل الإعلام بوظيفتها في المجتمع الديمقراطي هو أن تتوافر لها القدرة لحماية مصالح المجتمع، بأن تكون كلب حراسة ***Watch Dog*** للمجتمع حيث يتطلع الجمهور لوسائل إعلام تراقب تركيب السلطة داخل المجتمع، وتمثل مصالح المجتمع في مواجهة السلطة، وإخبار الجمهور بأية انحرافات تتركها السلطة.

3- توفير المعلومات للجمهور: حيث إن توفير وسائل الإعلام للمعرفة يتم لصالح الأفراد والمجتمع في الوقت نفسه، ومن خلال ذلك يتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية، فلكي يزدهر المجتمع الديمقراطي فإن أعضاءه يجب أن يتقاسموا المعرفة، وتقاسم المعرفة هو شكل من أشكال التعليم الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وقائمة على المعرفة، فيشير ***Habermas*** إن وسائل الإعلام تجعل المواطنين يفهمون ما يحدث في العالم، بينما تعطيهم المدارس القدرات للتعامل مع هذه الأحداث.

4-المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية: فوسائل الإعلام تساهم عن طريق تقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة الاجتماعية، كما تساعد المجتمع على أن يظل موحداً حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، ووسائل الإعلام تقوم بنشر هذه الثقافة العامة المشتركة، فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توحدهم وزادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة العامة، فالمساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية والترابط تعد من الوظائف الرئيسة للإعلام.

كما يمثل الإعلام واحد من المؤشرات التي يمكن استخدامه للوقوف على درجة ديمقراطية النظام السياسي من خلال[72]:

- تحفيز المناقشات العامة بما فيها النقاش حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.
- رصد الانتخابات وتعزيز مصداقيتها، وهنا تلعب الصحف المستقلة والإذاعات دورا مهما في رصد شفافية الانتخابات بما يجعل من الصعب التلاعب في نتائجها وتزويرها.
- فضح انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات التعذيب والاعتقال
- فضح الفساد السياسي من خلال نشر تحقيق حول الفساد.

---

[72]- زريق نفيسة، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي " المشكلات والآفاق"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2009، ص 110.

دخلت الجزائر مرحلة التعددية السياسية بتعديل 1989 الذي أدى إلى انفتاح المنظومة الإعلامية (الصحف) وبقيت الوسائل الأخرى في يد الدولة، خلافا للمرحلة السابقة التي تميزت بإعلام سلطوي محتكر، وتعبوي للخطاب الرسمي (رسالة أحادية الاتجاه).

وأصبحت بذلك الجزائر من أبرز الدول العربية التي قدمت ضمانات لحرية الرأي دون قيود واضحة تحقيقا لمستر التحول الديمقراطي من خلال النصوص المطروحة في دستور 1989 و1996 وشكلت بذلك هذه النصوص انفراجا حقيقيا في الساحة الإعلامية تمثل في ظهور أكثر من 40 جريدة يومية سنة 1990، ثم إلى 60 صحيفة سنة 1991، ثم قفزت إلى 137 صحيفة بين يومية وأسبوعية في 1992، تفاعلت مع الأزمة والاجتماعية التي تمر بها البلاد، بما فيها الصحافة الحزبية* مثلت منبرا للجمعيات السياسية التي وظفت إمكانياتها المادية وفقا لقانون الصحافة الجديد افريا 1990[73].

ومثلت مرحلة الانفراج بوادر فضاء إعلامي حر ومتنوع جعلت من الإعلام مؤسسة مدنية، لكن سرعان ما ضاقت مع بداية الأزمة الأمنية حيث وجدت وسائل الإعلام نفسها محصورة بين ضغط السلطة وعنف الجماعات المسلحة.

لقد أدت الصحافة الوطنية دورا مهما في حماية المتاح من الحريات والديمقراطية من خلال الجرأة الكبيرة في تناول الأحداث ومقاومة محاولات إخراسها أو استعمالها أو توجيهها، ومقاومة الانهزامية التي تظهر بها الطبقة السياسية في كثير من الأحيان إذ لا يوجد في الجزائر أجرأ على النقد ومتابعة تصرفات المسؤولين ومختلف المؤسسات ومراقبة المال العام، في الجزائر مثل الصحافة المكتوبة، وقد تفننت في ذلك وأبدعت بل وفي بعض الأحيان بالغت حتى لم يسلم منها أحد مهما كان مركزه ومقامه، واستعملت لذلك مختلف الأدوات من مقالات تحقيقات تسريبات والصور الكاريكاتورية وغيرها وقد دفعت بعض الجرائد ثمن ذلك كما وجد كثير من الصحفيين أمام ملاحقات قضائية مرهقة[74]

---

* الصحافة الحزبية في الجزائر ليست وليدة مرحلة إقرار التعددية، وإنما وجدت خلال مرحلة الاستعمار حيث كانت صحافة الحركة الوطنية، إضافة إلى صحافة الحزب الواحد في مرحلة الاستقلال، وتعتبر الحلقة الأضعف في الفضاء الإعلامي الجديد.

[73]– الطيب بلوصيف، **المجتمع المدني والدولة في الجزائر – نظرة سوسيو–سياسية " الجزائر"**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الحاج لخضر بباتنة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم علم الاجتماع، 2012–2013، ص 241.

[74]– عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر – دراسة ميدانية ، تم التصفح من موقع:
http://boulemkahel.yolasite.com/resources/PDF. P 31-32 (2015/06/03/17:44)

وشهدت هذه المرحلة عدة اضطرابات ومحاولات لخنق الصحافة وضرب حرية التعبير التي أقرها دستور 1989 مثلت إجراءات تعسفية وغير قانونية، وتميزت هذه المرحلة بالضبط الصارم للنشاط الصحفي خاصة فيما يتعلق بالمواضيع الأمنية التي أدت غلى الاعتقال والحضر والغلق والحجز وعدم الطباعة في المطبعة العامة، ومنعت الصحافة التابعة للتيار الإسلامي مثل البلاغ، الفرقان، المنقذ و الصحف القريبة من حركة حماس التي كانت محل توقيف مؤقت مثل أسبوعية التضامن وأسبوعية النهضة لحركة النهضة، وحتى الصحف المستقلة الأخرى لم تسلم من هذه الإجراءات مثل يومية *liberté* و الشروق العربي وكذا جريدة الوطن الناطقة باللغة العربية.[75]

إلا أن هذه الظروف الصعبة التي مرت بها وسائل الإعلام الجزائري أثبتت خلالها استماتة من خلال دفاعها عن مبدأ حرية الرأي من خلال انتقاداتها لقرارات السلطة أو سلوكها، كما لعبت دورا مهما في تعزيز موقع الطبقة السياسية، إضافة إلى محاولة إعطائها انطباعا جديدا عن العمل الإعلامي بإبراز دوره في المجتمع، وخلق شراكة جديدة بين الإعلام كعنصر من عناصر الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دورا مهما في رصد مواقع الخلل في المؤسسات السياسية.

المطلب الثاني: مظاهر التحول الإعلامي في الجزائر (تحول الخطاب الإعلامي بعد 1991).

في ظل التغيرات التي نتجت عن أحداث 8 أكتوبر 1988، ظهرت على الساحة السياسية تيارات متنوعة كانت تنشط في الخفاء أبرزها التيار الإسلامي والبربري والشيوعي، وهذا في شكل أحزاب سياسية.

وعلى رأس الأحزاب الإسلامية تموضع حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، متبنيا خطابا يرتكز على العاطفة الدينية وعلى بعث الهوية الإسلامية كهوية ثقافية للمجتمع الجزائري، وقد حضي بتغطية إعلامية ضخمة.[76]

وفي 26 ديسمبر 1991، وفي أول انتخابات تشريعية في جزائر التعددية السياسية، حاز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على نسبة مقاعد تقدر بـ 170 مقعد في الدور الأول، بانتظار الدور الثاني في جانفي 1992، وكان هذا الانتصار بمثابة التمهيد لتولي الحزب للتسيير السياسي للبلاد ولإدارة دواليب الحكم فيها، وفي 11 جانفي 1992 عبر التلفزيون، أثناء نشرة الأخبار الثانية، أي على الساعة الثامنة مساءا تم إعلان استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد،

---

[75]– الطيب بلوصيف، المرجع السابق، ص 252.

[76]– غروبة دليلة، المرجع السابق، ص148.

وبعدها فورا تم تنصيب المجلس الأعلى للأمن[77] الذي اجتمع يوم 12 جانفي 1992 للعمل على التكفل، بكل القضايا المتعلقة بالأمن والنظام، فواصل اجتماعاته دون انقطاع خرج بعدها بقرار توقيف المسار الانتخابي، واضعا بذلك حدا لكل الأحلام وطموحات الأحزاب السياسية المعارضة، وخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.[78]

وفي مجال زمني قصير انقسمت الجزائر سياسيا وإعلاميا إلى إيديولوجيتين متعارضتين ، وهما إيديولوجية التيار الإسلامي وإيديولوجية التيار المعاصر، اللذان تقابلا في ميدان اسمه الصحافة.

حيث تفاعلت أغلبية الصحف مع النتائج من منطلقات حزبية فلم تلتزم بالحياد، أو الموضوعية في تحليل الوضع السياسي، إلى حد أن بعضا منها قد دعا صراحة الجيش الوطني الشعبي إلى التدخل لإلغاء الدور الثاني من الانتخابات باستثناء بعض الصحف التي حاولت أن تكون موضوعية ومن بينها نذكر.[79]

الخطابات المحايدة:

1 – جريدة الخبر:

ركزت جريدة "الخبر" على التعليق، على بعض الأوساط السياسية، والإعلامية المتخصصة التي اعتمدت، في تحليلها، على نسب المقاطعة المرتفعة قصد التلطيف من وقع الهزيمة[80] إلا أن النضرة الموضوعية لهذه المسالة، تقتضي كما تقول الجريدة: إلا ننساق وراء الأفكار التي تروج لها أوساط سياسية وإعلامية، ترى مصالحها ووجودها الكامل، مهددة عند صعود "الفيس" فاعتبرت الجريدة، أن نسبة عدم المشاركة، المقدرة بـ 4% قد استغلت سياسيا وإعلاميا، لتبرير الفشل

---

[77]– وريدة خيلية، **الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992–2000**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال، 2011، ص137.

[78]– وريدة خيلية، المرجع نفسه، ص138

[79]– غروبة دليلة، المرجع السابق، ص148

[80]– "وكالة الأنباء الجزائرية." الخميس 2 جانفي 1992، ص3

والإخفاق في العملية الانتخابية[81] موضحة، أن هناك أسبابا موضوعية لتلك النتائج، كعدم الحصول على بطاقة، أو بعد مكان التصويت.

أجرت الجريدة –من أجل تدعيم رأيها– مقارنة، مع دول عريقة في تجربة الديمقراطية، كـ: "الولايات المتحدة الأمريكية" و "فرنسا" التي وصلت نسبة المشاركة فيها إلى 60% بين 53 و40% باستثناء الدول التي تكون فيها المشاركة إجبارية.

ركزت جريدة "الخبر" –إذ لم نقل هاجمت– الأحزاب الديمقراطية. حيث رأت أن الشيء الذي يجب الإقرار به "هو أن الأحزاب الديمقراطية، لم تستطع إيصال خطابها إلى الشعب، ولم تستطع فرض نفسها، كبديل عن النظام القائم".

وبالتالي، "لم تتمكن من كسب الشرائح المختلفة، من المجتمع"زيادة على ذلك – تقول الجريدة – "الدارس لبرنامج الأحزاب الديمقراطية، يجد في أغلبيتها جنوحا إلى ما يسمى بالوسيطة، وان معظم الأفكار المطروحة، كانت ناتجة عن ملاحظات مستقاة من مجتمعات متقدمة، وبالتالي فان درجة فهم القاعدة، لخطابات الأحزاب المذكورة وتفاعلها معها تعتبر ضئيلة جدا. الأمر الذي يجعلنا نسميها بالأحزاب النخبوية".

أرجعت جريدة "الخبر"، السبب في تجاهل وزن "الفيس" في الساحة السياسية، في نظر الأحزاب الديمقراطية، إلى الأوساط الإعلامية، ثم إلى الأحزاب الديمقراطية نفسها، التي بدلا من أن تهتم بالمجتمع المدني، وكسب ثقة الجماهير، سلكت مسلك تقويم الخصم، أملا في ضربه سياسيا.

2- *Algérie actualité*:

أسبوعية صادرة باللغة الفرنسية من طرف مؤسسة عمومية من 32 صفحة و برقم سحب يعادل 18000 نسخة يوميا أخر 1991. تتبنى خطابا افتتاحيا قريبا من الأوساط المثقفة وتضع مقاربة للإعلام تعتمد على التفكير وتتسم كتاباتها بحوار الأفكار والشمولية ومنح أهمية قصوى للوقائع السوسيو ثقافية[82].

الخطابات المؤيدة:

1- صحيفة الشعب:

---

[81]– بن زايد، **الأقلية والإصرار على إقصاء الأغلبية**،" جريدة الخبر"، السبت **04**جانفي**1994** العدد 354.

[82]– غروبة دليلة، المرجع السابق، ص149

تحت عنوان "المتحالف مع الإخوان المسلمين"، وصفت صحيفة "الشعب" التابعة "لجبهة التحرير الوطني"، ما يجري من أحداث، "بأنه مؤامرة، وهاجمت التوجه الجديد للبلاد بشدة وعنف" ذكرت الصحيفة من جهة أخرى، إن جماعات دينية متطرفة، في الصعيد المصري "أسيوط" قد أطلقت النار، ابتهاجا بفوز "جبهة الإنقاذ" بالجولة الأولى، من الانتخابات التشريعية الجزائرية.[83]

2-الصحوة:

أسبوعية صادرة باللغة الفرنسية من طرف المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة النور، برقم سحب 20000 نسخة يوميا في أخر 1991 وقد أسست بعد لائحة مولود حمروش من طرف صحفيين كانوا في القطاع العام وتوقفت عن الصدور في 1992، تبنت خطابا افتتاحيا مؤيدا للتيار الإسلامي وعرضت النظرة الإسلامية للمحيط وللعالم.

3- الفرقان:

أسبوعية صادرة باللغة الفرنسية غالبة ومهيمنة على صفحات الجريدة، وكذا باللغة العربية، صدرت في 1991، وتوقفت عن الصدور سنة 1992، من طرف حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى جانب المنقذ والبلاغ متكونة 24 صفحة بحجم التابلويد.

خطها الافتتاحي هو الترويج لمبادئ الجبهة الإسلامية للإنقاذ لمبادئ الجبهة الإسلامية للإنقاذ في وسط الجمهور المتشبع بثقافة فرنسية.

الخطابات المعارضة:

1- *La semaine*:

أسبوعية باللغة الفرنسية صدرت سنة 1991 وتوقفت سنة 1992 من طرف المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة تحتوي على 24 صفحة و3200 نسخة يوميا سنة 1991، تبنت خطا افتتاحيا مؤيدا للتوجه الإصلاحي لجبهة التحرير الوطني ممثلا من قبل مولود حمروش.

2- *Le matin*:

صدرت سنة 1991 باللغة الفرنسية من طرف الشركة ذات المسؤولية المحدودة من 24 صفحة برقم سحب أولى 87000 نسخة يوميا في أواخر 1992 من طرف صحفيين من الجزائر

---

[83] - غروبة دليلة، نفس المرجع، ص149

والتي أوقفت جريدتهم بعد توجهاتها الشيوعية خطها الافتتاحي هو تقديم الخبر كما هو في الواقع دون تحليله والتوسع فيه ومعارضة تامة للتيار الإسلامي.[84]

3 – جريدة المجاهد:

اكتفت جريدة "المجاهد" في البداية، بنشر مواقف الرفض والاستنكار، للأحزاب الرافضة للنتائج ولم توجه اهتمامها للأحزاب والتنظيمات المرحبة لها. داعية صراحة إلى التكتل، لمواجهة التيار الإسلامي، في الدور الثاني من الانتخابات التشريعية.[85]

وفي قراءة لنتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية، تحت عنوان: "الرهان الأساسي" بنت جريدة "المجاهد" تحليلها، على نسبة المصوتون ونظام الانتخابات، لترجع انتصار "الجبهة الإسلامية" أن جزءا فقط من الشعب قد عبر عن رأيه في 29 ديسمبر 1991.

2- لاحظت الجريدة منطقيا أن نظام الانتخابات المعتمد عليه، قد حرم الجزائريين والجزائريات من منح أصواتهم، لجبهة التحرير الوطني. وأنه رغم النتائج، فان المواطن الجزائري لم يشك في الأفكار أو البرنامج أو في الشخصيات المقدمة إليه، في الدور الأول من قبل "جبهة التحرير" التي تظل الرفيق المثالي في النضال.[86]

من خلال تلك القراءة توصلت الجريدة، إلى أن حزب الممتنعين والبطاقات الفارغة هو الحزب الجزائري الذي احتل المرتبة الأولى.

وبهذا أصبحت الساحة الإعلامية الجزائرية تعج بالعناوين الصحفية بمختلف اتجاهاتها ولغاتها وأصبح لدى القارئ الجزائري عدة اختيارات، كما عرفت الصحافة الخاصة نجاحا سريعا وترحابا كبير من خلال أرقام السحب التي تم التطرق غليها سابقا ويرجح أن تكون أهم الأسباب الواقفة وراءها ما يلي[87]:

- تعطش القارئ الجزائري إلى الأخبار ذات الرأي المخالف (الرأي والرأي الآخر) ونقد المسؤولين وكشف عيوبهم وأخطائهم التي كانت تتستر عنها صحف القطاع العام ولا تكشفها للجمهور بسبب الاحتكار الممارس من طرف السلطة.

---

[84]- غروبة دليلة، المرجع السابق، ص150

[85]- *El moudjahid, Un enjeu capital, Samedi 4 Janvier1992, N°8253, P1*

86- El moudjahid, Un enjeu capital, Samedi 4 Janvier 1992, N°8253, P1.

[87]- لحسن رزاق، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة، –دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر والشروق اليومي–، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال تخصص: صحافة**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2010/2009 ص ص، 64-65.

- تناسب القناعات السياسية التي كانت لدى أقطاب الصحافة الخاصة من الأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني التي كانت تنشر رؤاها ومواقفها على صفحات هذه الجرائد.
- طريقة معالجة الصحافة الخاصة للأحداث والتي تتميز بالجرأة في النقد أكسبتها مصداقية عند الجمهور جعلته يهجر صراحة الجرائد التابعة للقطاع العام، التي تتميز بالمعالجة الرتيبة للأحداث على نحو لا يختلف كثيرا عن الخطاب السلطوي الذي يتميز بسيادة لغة الخشب، وهو مالا يتناسب مع حرية التعبير وحق المواطن في الإعلام.

المطلب الثالث: الإصلاحات الدستورية لتجسيد الديمقراطية الإعلامية (دستور 89- قانون الإعلام 1990).

شهدت الجزائر في مرحلة التعددية السياسية العديد من التعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية تماشيا مع متطلبات المرحلة، لذلك جاء دستور 1989 ودستور 1996 وكذا التعديل الدستوري لـ 2008 ومن ثم الإصلاحات السياسية لسنة 2012، وبالتالي سنتناول في هذا الجزء من الدراسة أهم التعديلات الدستورية في الجزائر التي جسدت الديمقراطية الإعلامية.

❖ **دستور 23 فيفري 1989:**

جاء دستور 23 فيفري 1989، نتيجة لظروف غير عادية عرفها المجتمع والنظام السياسي الجزائري، ولتلبية مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية جسدتها إحداث أكتوبر 1988، ليعبر عن نظام حكم جديد قاعدته سيادة الشعب ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية ومجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي.[88]

وبتعديل الدستور سنة 1989 دخلت الجزائر عهد التعددية السياسية وبالتالي التعددية الإعلامية الأمر الذي فتح المجال واسعا إمام فضاء اتصالي وإعلامي لم تعرفه من قبل وأصبحت هناك أكثر من 40 جريدة يومية تتفاعل مع هموم المواطنين والأزمة الخانقة التي اجتاحت البلاد في مختلف المجالات والقطاعات. العهد الجديد عرف قفزة نوعية في حرية التعبير والرأي والصحافة وتقدما ملحوظا وهذا من خلال نصت عليه المواد 35، 36، 37، 39 من دستور 1989 والتي تنص على ما يلي:

المادة 35 تنص على: "لا مساس بحرمة حرية المعتقد، وحرمة حية الرأي"

المادة 36 تنص على:

1- عبد النور ناجي ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص 144

– حرية الابتكار الفني والفكري والعلمي مضمونة للمواطن.

– حقوق المؤلف يحميها القانون.

– لا يجوز إي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي".

إما المادة 37 فنصت على: "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، يحميها القانون.

– سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل إشكالها مضمونة".

وهذا ما تؤكده المادة 39 من خلال ما نصت عليه: "حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن"[89].

❖ **قانون 1990:**

صدر هذا القانون في 3 أفريل 1990، وتم نشره بالجريدة الرسمية يوم 4 أفريل من نفس السنة، حيث أدت التعددية السياسية منطقيا إلى ظهور تعددية إعلامية، حيث جاء في المادة 02 الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية، وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 35 – 39 – 40 من الدستور.[90]

كما تحدث في المادة 03 عن حرية ممارسة الحق في الإعلام " يمارس الحق في الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية، ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني".

أما المادة 04 فتوضح الوسائل التي من خلالها يمارس هذا الحق، حيث جاء فيها " يمارس الحق في الإعلام خصوصا من خلال ما يأتي:

– عناوين الإعلام وأجهزة في القطاع العام

– العناوين والأجهزة التي تمتلكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي.

– العناوين والأجهزة التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للقانون الجزائري[91].

---

[89]– عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص144.

[90]– قانون الإعلام 1990، **النصوص التأسيسية، المجلس الأعلى للإعلام**، ص 4.

[91]– المرجع نفس، ص5.

من إيجابيات قانون 1990 السماح بالملكية الخاصة للصحف والجرائد والمطبوعات، إلا انه يستثني القطاع السمعي البصري، وهذا ما يظهر جليا في المادة 56 من نفس القانون التي تنص على أن "يخضع توزيع الحصص الإذاعية الصوتية أو التلفية واستخدام الترددات الإذاعية الكهربائية لرخص ودفتر عام للشروط تعده الإدارة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام".[92]

وقد منح المجلس الأعلى لإعلام سلطات واسعة وحل محل وزارة الإعلام، ومن مهامه خاصة في القطاع السمعي البصري:

– ضمان استقلالية أجهزة القطاع العام للبحث الإذاعي الصوتي والتلفزي وحياده، واستقلالية كل مهنة من مهن القطاع.

– يسهر على تشجيع وتدعيم النشر والبث باللغة العربية بكل الوسائل الملائمة.

– يسهر على نشر الإعلام المكتوب والمنطوق والمتلفز، عبر مختلف جهات البلاد وعلى توزيعه.

يسلم المجلس الأعلى للإعلام الرخص، ويعد دفاتر الشروط المتعلقة باستعمال الترددات الإذاعية الكهربية والتلفزية كما تنص عليها المادة 56 التي سبق ذكرها.

باستثناء هذه الإشارات فان قانون 1990 شانه في ذلك شان قانون 1982 تعامل بحذر مع القطاع السمعي البصري رغم أهميته، ورغم تأثيره في حشد مختلف الطاقات الوطنية لتحقيق أهداف الأمة والمجتمع.

لذلك يوجد تناقض في مدى اهتمام القانونين 82–90 بهذا القطاع أو ذلك، بهذا القطاع أو ذاك وهو أمر لا يعكس مدى الاهتمام الذي توليه الدولة لكل قطاع الوقت الذي يتحدث فه قانونا 82–90 بالكثير من التفصيل عن قطاع الصحافة المكتوبة بل تكاد الوثيقتان أن تكونا بمثابة قانونين للمطبوعات ليس إلا، فعلى صعيد ميزانيات التشغيل والتجهيز ظل القطاع السمعي البصرى يستحوذ على نسب فاقت 60% منذ الاستقلال.[93]

---

[92]- *brahim brahimi, **la liberté de l'information**, op. cit, p28*

[93]– زهير إحدادن، **مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجمعية، 1991، ص 106 – 107

الفصل الثالث: وسائل الإعلام في الجزائر بين المقومات والمعوقات.

نظرا لمستوى تأثير وسائل الاعلام على النشاط السياسي والعمل العام و قدراتها المالية والمادية والتنظيمية التي تستند إليها في ممارسة أنشطتها فقد أصبح حضورها ضروريا ومشاركتها أساسية في الضغط والتأثير نحو تبني الأساليب الكفيلة لإيصال المعلومات التي تعتبر مطلبا وهدفا وغاية، لكنها ما زالت تعاني الكثير من النقائص سواء في هياكلها التنظيمية أو في علاقتها مع الدولة، لذا فقد جاء هذا الفصل في مبحثه الأول لتسليط الضوء على أهم العوائق والعراقيل الداخلية والخارجية التي مازلت تواجه المسيرة التطورية لوسائل الاعلام في الجزائر، ثم عملت على تقديم آليات كفيلة بتفعيل دورها.

المبحث الأول: المعوقات والقيود التي تحد من فاعلية وسائل الإعلام في الجزائر.

يمكن تقسيم هذه المعوقات إلى معوقات خارجية وتتمثل في تأثيرات البيئة الخارجية وأخرى داخلية وتتمثل في بيئة وسائل الإعلام والعراقيل التي تنبع داخلها.

المطلب الأول: معوقات البيئة الخارجية.

وتمثل كل العراقيل التي تحول دون ممارسة العمل الاعلامي في إطار الحرية والاستقلالية والتي تنبع من العراقيل السياسية والقانونية، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

- **المعوقات القانونية:**

تبرز القيود في القوانين والتشريعات كأهم معوقات نشاط وسائل الاعلام التي تحد من حركتها وإمكانية حصولها على المساحة المطلوبة، وتعتبر البيئة القانونية هي الكفيلة لضمان هذه الاستقلالية النسبية، وتنظيم العلاقة بين الطرفين، فوسائل الاعلام هي أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شروطه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الاجهزة الاعلامية داخل المجتمع ويجعل من حيز الإعلام مستقرا.

من خلال ما تم التطرق إليه أثناء معالجة المكانة القانونية لوسائل الاعلام في الجزائر نجد أن "مراجعة النصوص القانونية التي تحكم العمل الإعلامي تقضي إلى تثبيت ملاحظة هامة وهي أننا أمام ظاهرة تحدث عنها **آدم فيرغيسون** خلال القرن التاسع عشر ألا وهي **عسكرة الدولة**

لوسائل الإعلام، فالنصوص القانونية التي تحكم عملها في الجزائر تؤكد توجه الدولة لممارسة ضغط معتبر على وسائل الإعلام سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الأمنية، وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرر الصحافة واستقلال وسائل الإعلام المختلفة، إذ أن موقف الدولة إزاء وسائل الإعلام يتسم إما بالتردد أو عدم الثقة، فالدولة تسن قانونا للمؤسسات الاعلامية ربما اعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع القيود القانونية والإدارية ما يجعل لها اليد الاطول في مراقبة هذه الوسائل أو المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها"[94].

ويرى في ذلك برهان غليون أن هذه الإجراءات جعلت الدولة تخرب ذاتها بوصفها تنظيما للمارسة العامة حيث أن تنظيمها الحديث للمجتمع جعل مفهوم المراقبة البوليسية والمخابراتية، واحتلال الفضاء حل مفهوم الإرادة الفردية المتعددة، وتقديم الإطار الذي يسمح لها بتحقيق وحدتها و التنسيق بين نشاطاتها[95] .

إن الدولة المتنقلة من حالة الاستبداد نحو الديمقراطية قد تجمع بين سلوكات تسلطية وأخرى ديمقراطية في آن واحد، ذلك أن التخلص من الميراث التسلطي لا يتم طفرة واحدة وهو ما جعل العلاقة بين الدولة ووسائل الإعلام تتسم بالتردد وعدم الثقة، ذلك أنها تعمل على سن تشريعات تكون بها مسؤولة عن النشاطات المختلفة للصحفي وتنظم من خلالها المؤسسات، إلا أن النصوص القانونية التي تحكم العمل الإعلامي في الجزائر تؤكد توجه الدولة لممارسة ضبط معتبر على الصحفيين ووسائل الإعلام سواء من الناحية القانونية أو الأمنية مما قلل من إمكانية تحدي الأجهزة الإعلامية وجعل معظم العمل الإعلامي مكشوفا للجهاز الإداري، وشكل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال وسائل الإعلام المختلفة[96].

إذن عند معالجة وسائل الإعلام انطلاقا من الفكر القانوني وموقعه في إطار المجتمع في كليته تكشف تلك العوائق التي تعرقل بروز وسائل الإعلام وتتمثل في عدة مؤشرات منها أن الدولة في مجتمعنا لديها شبكة من القوانين تجعلها مسؤولة عن نشاط وسائل الإعلام، وتكاد الدولة لا

---

[94]– عبد السلام عبد اللاوي، المرجع السابق، ص 98

[95]– برهان غليون، **المحنة العربية " الدولة ضد الأزمة"** ،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 2003، ص 223

[96]– الطيب بلوصيف، المرجع السابق، ص 162

تترك للإعلام مجالا من مجالات نشاطاته إلا تدخلت فيه من شعارات مختلفة، كما أن النظام السياسي لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية المعاصرة وإلى الفلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة وسائل الإعلام، وبذلك يشكل ضعف المؤسسة القضائية أحسن تعبير عن وضعية الأجهزة الإعلامية[97].

- **المعوقات السياسية:**

إن أفصل مجال لعمل وسائل الإعلام من أجل إيصال المعلومات والقيام بأدوارها هو النظام الديمقراطي الذي من شأنه فتح المجال أمام الأجهزة الإعلامية للنشاط والعمل عكس النظام الشمولي الذي يضيق المجال في وجهه ويحد من حريته وقدرته على الحركة، "فالديمقراطية تشكل القاعدة الأساسية لأي ممارسة سياسية سلمية، لأنه في ظلها يمكن أن تتمتع وسائل الإعلام بالحرية، وبالتالي تستطيع ممارسة نشاطها بشكل حر ومستقل[98].

"الجزائر ورغم تبنيها للنظام الديمقراطي فإن العمل الإعلامي فيها يعاني من العديد من المشكلات السياسية التي تعرقل دوره لعل أبرزها راجع إلى التدخل في استقلاليتها وممارسة الضغط والتضييق من قبل السلطة، وتهميش بعض الصحفيين وإبعادهم عن عملهم بالإضافة إلى الفساد السياسي الذي قال عنه **ماري روبنسون** مفوض الأمم المتحدة السابق لحقوق الإنسان "إن الفساد السياسي يؤدي إلى العزوف عن المشاركة السياسية واليأس من الحصول على العدالة، لأن الأمر يتعلق بشكل ذهنيات ترى أنه لا فائدة من المشاركة ولا الرقابة لأن الأمر يتعلق بالأقوياء"[99]، فالملاحظ أن الدولة في الجزائر اكتسحت جميع الميادين وكان لها تأثير كبير على العمل الإعلامي وهذا ما يشكل تحديا كبيرا له، بسعي العديد من الأطراف والمؤسسات على رأسها السلطة السياسية القائمة لاحتواء الأجهزة الإعلامية أو على الأقل منافسة أدواره .

---

[97]– هشام عبد الكريم، المرجع السابق، ص 162

[98]– شوقي أسماء، **المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية السياسية بين المعيقات والآفاق المستقبلية**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " **المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر –الواقع والرهانات**–" (جامعة 05 ماي 1945 بقالمة: ، يومي 21–22 أفريل 2014، ص 25

[99]– محي الدين بياضين، المرجع السابق، ص 168

كما تسعى السلطة السياسية في الجزائر إلى الهيمنة على العمل الاعلامي، وتحاول منع أي حركة تجنيد لوسائل الإعلام قد يضيق مجال سلطانها" وترتبط هذه المظاهر مباشرة بغياب حرية التعبير كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث تعتبر وسائل الإعلام فاعلا أساسيا[100]، كما ترتبط أيضا بغياب الشرعية التي تعني قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم ويمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة حيث أن فشل النظام في تحقيق التنمية السياسية المطلوبة وعجزه عن تحقيق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية دفعه إلى تطبيق إستراتيجيتين:

1. النزوع إلى التعددية المقيدة لتحقيق الضغط على النظام، وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة أن تعبر عن نفسها، وذلك في حدود الدوائر الضيقة التي رسمتها للمشاركة، والتي لا تضمن إمكانية تداول السلطة.[101]
2. ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التي لم تعبر عن حقها في المشاركة السياسية أو التي لم تقبل بفكرة التعددية السياسية المقيدة بهدف الوصول إلى السلطة.[102] وهو ما حصل في الاستحقاقات الرئاسية الأخيرة في 17 أفريل 2014 .

- **عسكرة السياسة**

لا تزال المؤسسة العسكرية بمفهومها العام تمثل مصدر التأييد السياسي الأساسي لنظام الحكم في معظم دول العالم الثالث ومنها الجزائر، وكثيرا ما يستخدم النظام سيطرته على مصادر الإكراه المادي لديه لاستيعاب واحتواء أي تهديد يواجه من طرف القوى الإعلامية مثل المطالبة بالتغيير، وهذا ما يؤكده تدخل الجيش لإلغاء المسار الانتخابي سنة 1991 بعد فوز الجبهة

---

[100]– هشام عيد الكريم، المرجع السابق، ص 164+

[101]– ياسين السيد، **مستقبل المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992، ص 791

[102]– المرجع نفسه، ص 792

الإسلامية للإنقاذ في جولتها الأولى[103]، وما يحدث حاليا في مصر بعد الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي 2014، وهناك العديد من الانعكاسات التي تفرض على وسائل الاعلام منها:

- **ضعف السلطة السياسية:** إن معظم الأدبيات التي اهتمت بدراسة السلطة السياسية في الجزائر خلال التسعينيات تجمع على حقيقة وجود ازدواجية في السلطة السياسية، الأولى رسمية تسمى بالسلطة الظاهرة pouvoir apparent والثانية فعلية تسمى بالسلطة الخفية pouvoir acculte، الأولى تمثلها المؤسسات السياسية المنتخبة وأولها رئاسة الجمهورية، والثانية تجسدها المؤسسة العسكرية[104] .
- **استمرارية المرحلة الانتقالية:** فتدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية ينعكس على العمل الاعلامي، "فلقد ساهم بشكل أساسي في إطالة عمر المرحلة الانتقالية، فعلى الرغم من أن الجزائر تجاوزت مرحلة الأحادية الحزبية وخطت خطوات هامة في سبيل توفير شروط الممارسة الديمقراطية، فإنها بالمقابل لم تحقق الانتقال الفعلي إلى الحياة الديمقراطية القائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومنها استقلالية وسائل الاعلام.[105]
- **ضعف المشاركة السياسية:** إن نتيجة أخرى من نتائج العلاقة الشاذة التي جمعت المؤسسة العسكرية بالحقل السياسي طيلة العقد الماضي هي ضعف مستوى المشاركة السياسية خاصة الدورية منها والمعبر عنها عن طريق الانتخابات، حيث نجد أن ظاهرة تراجع الاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية وإن كانت ظاهرة عالمية تعرفها حتى الدول الأكثر ديمقراطية وانفتاحا، فإن دوافعها في الجزائر ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم إيمان الناخبين بإمكانية تحقيق تعبير حقيقي عن آرائهم[106].

---

[103]– عبادي خير الدين، المرجع السابق، ص 117

[104]– عروس ميلود، المرجع السابق، ص 111

[105]– المرجع نفسه، ص 112

[106]– المرجع نفسه، ص ص 110-111

- **غياب التداول على السلطة:** فنجد أن المؤسسة العسكرية تلعب دور بالغ الأهمية في المواعيد الانتخابية خاصة الرئاسية منها في تطبيع مرشح النظام، فيحل محل التداول على السلطة، ونلتمس هذا من خلال إلغاء المسار الانتخابي في 1991 والاستحقاقات الانتخابية لسنوات 1997-1999-2004-2009 وانتخابات أفريل 2014 .

من خلال هذه العناصر نجد أن الدور السياسي للجيوش يعد عائقا أمام التطور الديمقراطي ويمثل خطرا كبيرا على وسائل الاعلام، وعليه يجب بقاء الجيش في مجاله المخصص له والمتمثل في الحفاظ على سلامة وأمن الوطن والمواطن وترك المجال للحريات العامة والعمل الاعلامي الذي يملأ الفراغ بين السلطة والاجهزة الاعلامية .

- **المعوقات الاقتصادية**

"إن استقلالية وسائل الإعلام ووجودها بصفة فعالة يتوقف على مدى قوة الاساس الاقتصادي للمجتمع، الذي يفترض وجود مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاعلامية من ناحية وتقليص التبعية المفروضة على وسائل الاعلام والدولة من ناحية أخرى، وفي ظل المساومات الناجمة عن مشكلة المديونية يصعب تدارك الأعباء الاقتصادية وآثارها الاجتماعية التي لا تسمح بوجود جهاز اعلامي قادر على إدماج 25٪ من أفراد المجتمع البطالين، وهنا تظهر أهمية وجود قطاع خاص حر ومستقل"[107]، وفي هذا الإطار يشير التقرير العام للجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها بأن انبعاث مجتمع تعددي مرهون بثلاث عناصر وهي[108]:

- تكريس حرية التجارة والصناعة (بمعنى خلق مجال اقتصادي حر ومستقل).
- خلق فضاء سياسي مستقل.
- تشجيع وسائل الإعلام وفتح مجال للحريات.

"إن الاطمئنان الاقتصادي هو الذي يقود إلى الاطمئنان النفسي ويجعل الإنسان المتمتع بهذا الاطمئنان يشارك بصفة فعالة في تثبيت هذا النظام الذي يمنحه هذه الحقوق، أما الظلم خاصة إذا كان اقتصاديا فإنه نتيجة حتمية يدفع الناس إما إلى محاولة الخلاص من هذا الوضع

---

[107]- عشور طارق، المرجع السابق، ص 121

[108]- صالح بحري، المرجع السابق ، ص ص 250-526

وإما الوقوف موقفا سلبيا، بحيث لا يشارك في العملية حتى لو دعي إلى المشاركة"[109]، وتبرز مؤشرات التخلف الاقتصادي عموما من خلال مستوى الدخل الفردي، بدائية الزراعة، قلة استهلاك الطاقة الميكانيكية، بدائية الصناعة، التضخم في القطاع التجاري، ونجد أن التجويع الديمقراطي لا يساعد بالمرة على بروز حد أدنى من الحس الوطني أو الاهتمام بشؤون الدولة، حيث يكون هاجس الأفراد هو تدبير لقمة العيش"[110].

ورغم أن الجزائر قطعت شوطا في مجال الإصلاحات الاقتصادية إلا أنه لم يراعى فيها البعد الاجتماعي من حيث الأهداف وتوسيع المنفعة على كافة الشرائح الاجتماعية للتكيف مع مختلف الميكانيزمات المرتبطة بالتحولات الاقتصادية العالمية المتميزة بالشمولية، فالاعتبارات التي تعطى للبعد الاجتماعي تعني محاصرة الأبعاد والانعكاسات السلبية لعملية التأقلم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، إلا أن هذا الأداء الاقتصادي يبين عدم قدرته على تحقيق استقرار اجتماعي لمحدوديته في مراعاة تأثيراتها الاجتماعية، كاتساع دائرة الفقر والحرمان وارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى تراجع أنظمة الحماية الاجتماعية[111].

- **المعوقات الاجتماعية**

إن وسائل الإعلام في الجزائر كغيرها تنشط ضمن محيط اجتماعي يتميز بالعديد من الخصائص و المميزات ولعل المكون المعرفي من أهم مكونات الثقافة السياسية في أي مجتمع، إن ما تعانيه وسائل الاعلام من خضوع للسلطة هي جزء من تقاليد المجتمع الجزائري، وهو ما يمكن إسقاطه على ما يسميه **هشام شرابي** "**بالأبوية المستحدثة**" والذي يتناول بالتحليل علاقات الخضوع والتبعية في بنية العلاقات الاجتماعية، حيث تقوم العائلة الجزائرية بتهيئة الفرد للخضوع

---

[109]– عروس ميلود ، المرجع السابق ، ص 138

[110]– المرجع نفسه، ص 138 .

[111]– الطيب بلوصيف، **الدولة والمجتمع المدني دراسة سوسيو سياسية *الجزائر***،المرجع السابق، ص 281

وعدم السماح له بالنقاش ، ما يبعده عن استخدام العقل وعن الإرادة في تغيير الوضع الاجتماعي القائم [112].

"كما تعترض وسائل الإعلام في الجزائر العديد من المعوقات السوسيولوجية المعقدة والناتجة عن ترسبات التقاليد والتراث والأنماط الفكرية والثقافية السائدة التي تؤثر على كفاءة أداء وسائل الاعلام كالأمية والتخلف الفكري، مما نتج عنه غياب الوعي بأهمية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية "[113]، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- نسبة الأميين بين الكبار (أكثر من 15 سنة) انتقل من 34.5٪ سنة 1998 إلى 23.7 سنة 2005 .
- سنة 2005 بلغ معدل البطالة 15.2٪.
- 2.2 مليون شخص يعيشون في فقر مطلق منهم 518 ألف شخص يعيشون في حالة حرمان.
- بالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 14691 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005.

بالإضافة إلى عامل الفقر أو المستوى الاجتماعي المنخفض يمكن إيعاز ضعف المشاركة المترسخة في الوعي الجماعي للشعب الجزائري وتتمثل في ظاهرة القبلية التي تسود الكثير من دول العالم الثالث وتشكل عائقا أمام الممارسة السياسية والحركة الاعلامية، فالفرد في المجتمعات القبلية يكون مقسم الولاء بين انتماءين قبلي وسياسي، وهذه الازدواجية تسبب الكثير من الحرج لصاحبها، كما تحول دون ممارسة واعية تستمد مرجعيتها من المبادئ والأفكار السليمة والتجارب الناجحة[114].

فمثل هذه الولاءات لا يشجع على نمو وازدهار وسائل الاعلام لأن هذا الأخير يفترض تجاوز الانتماءات القبلية والأسرية ويتعداها إلى تأسيس ولاءات على أصعدة أخرى. ومنه نجد

---

[112]– أسماء شوقي ، المرجع السابق ، ص ص 7-8 .

[113]– سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996، ص 191

[114]– عروس ميلود، المرجع السابق، ص 198

أنه لا يوجد شك في أن الفشل الذي مني به مشروع التنمية السياسية خصوصا مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث العلاقة بين الدولة ووسائل الاعلام وهذا بسبب فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء وظائفها بفعالية بما في ذلك الأسرة ومنظومة التكوين والتعليم عموما، فضلا عن وسائل الاعلام نفسها التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا إلى عمق التحولات، وكذا بفعل إخضاعها لأولويات المناورة السياسية واستعمالها لطريقة ميكيافيلية من طرف السلطة والأحزاب على حد سواء.[115]

- **المعوقات الثقافية:**

وهي جوهر العراقيل السابقة فالإشكال الذي يطرحه الأساس الثقافي ينبع من التفكير في كيفية إعادة بناء مضامين ثقافة سياسية حديثة قادرة على تكريس سيم المشاركة إلى الاجهزة الاعلامية، وهذا العمل يحتاج إلى مدة زمنية للقضاء على مظاهر وسلوكيات ثقافة التعبئة التي كرستها الفترة التي سبقت التحول الديمقراطي في الجزائر.

"إن هذه الثقافة تجعل دور وسائل الاعلام يتسم بنوع من السلبية التي لا تدفع بها إلى المساهمة في الحياة العامة فهو يتقبل كل ما تقدمه السلطة، ويعتمد عليها في تلبية حاجياته ويخشى معارضتها ونقد سياستها، هذه الثقافة كرسها الإرث الاستعماري ودعمها فيما بعد الحزب الواحد"[116]،" فتغلغلت هذه الثقافة في الأسرة فأصبح النظام الأسري الأبوي التسلطي يجسد النظام على مستوى العائلة ونفس الشيء ينطبق في المدرسة بين المعلم والتلميذ، وهكذا تكرست ثقافة العنف بدل الحوار والروح النقدية المبنية على التسامح، فهي غائبة في عملية بناء الصحافة وفاعلية الوسائل الاعلامية، فرغم التطور العددي لهذه الأخيرة إلا أنها ما تزال تفتقر بين أعضائها إلى ثقافة سياسية واعلامية حديثة"[117] .

المطلب الثاني: معوقات البيئة الداخلية.

ويقصد بها العراقيل الكابحة لفعالية وسائل الاعلام بمختلف أنواعها وتتمثل فيما يلي:

---

[115]– المرجع نفسه، ص 200

[116]– محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في العالم العربي**، المرجع السابق،ص ص 185–186.

[117]– صالح زياني، **معوقات قيام مجتمع مدني فعال في الجزائر**، المرجع السابق، ص 156 .

- **ضعف البنية الداخلية:**

"معظم الأجهزة الإعلامية العاملة في المجالات الحقوقية والديمقراطية في المنطقة تتميز بضعف في بنيتها الذاتية وإستراتيجيتها العملية، فهذه الأجهزة ضعيفة الصلة بالمواطن، وليست مسنودة برأي عام قوي يدافع عنها ويحميها ويؤمن بدورها وضرورتها، ورغم أن هذه الاجهزة تأسست للدفاع عن حقوق المواطنين وحماية كرامتهم وترسيخ قيم المواطنة لديهم، إلا أنها لا تزال فوقية وتعتمد على النخبة، وعلاقتها بالجمهور محدودة، وبعضها يتعامل بفوقية مع المجتمع مما ساهم في عزلها وإضعاف وزنها على الصعيد الشعبي، فبقيت نخبوية تستمد أهميتها أساسا من الدعم الخارجي، وقد شكل ذلك مدخلا في أحيان لتشن عليها الحكومات ووسائل الإعلام المعادية للديمقراطية حملات مصادرة وتشكك في وطنيتها ونزاهتها"[118].

- **ضعف تكوين وتأهيل منتسبي الاجهزة الاعلامية:**

"إن الحديث عن أدوار العمل الاعلامي في تحقيق التنمية يفترض وجود اجهزة اعلامية فعالة وواعية لمجالات تحركها لدعم عجلة التنمية وتجسيدها. لكن الواقع الجزائري يبين تفشي ظاهرة الرشوة والفساد داخل المؤسسات الاعلامية "حيث يسعى أعضاء هذه المؤسسات إلى تحقيق مصالحهم متناسين بذلك الأسباب التي تأسست من أجلها هذه الاجهزة، حيث أصبحت غالبية هذه المؤسسات تشكل شبكات للاستغلال وتبديد الأموال العامة[119].

- **مصادر التمويل الذاتي:**

يعتبر التمويل أحد أهم المحددات الرئيسية لفعالية وسائل الاعلام واستمرارية نشاطها وبرامجها وكذا قدرتها على التخطيط الجيد للسنوات القادمة، ولهذا فهي تعتمد بالدرجة الأولى على حقوق التسجيل واشتراكات المنخرطين والأعضاء إلى جانب هبات المواطنين وبعض المساعدات والتبرعات من عند بعض المؤسسات الاقتصادية، كالمعارض ، ونجد أن استقلالية هذه الاجهزة تقتضي ضرورة توافر حصانة مالية لها، لهذا تجد نفسها في مواجهة معضلة مزدوجة، أنها لا

---

[118]– عيسى الشماس، **المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2008، ص 17

[119]– محمد رؤوف القاسي، **التنظيمات في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق**، الجزائر: دفاتر المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا 13،2010، ص 118

تستطيع أن تعمل بدون مال ولا تقدر على مواصلة نشاطها إذا اكتفت على مصادرها الذاتية، ونظرا لوجود فجوة بينها وبين المواطنين المسكونين بالخوف والشك فإن ذلك يجعلها غير قادرة على المراهنة على دعمهم لها، وهكذا وجدت هذه الاجهزة الاعلامية نفسها أمام خيارين إما قبول شروط الحكومات التي تبدي استعدادها لتمويلها بشروط التقييد بالسقف السياسي ،الضوابط التي تضعها بشكل أحادي ومسبق، وهو ما من شأنه أن يرهن هذه الجمعيات ويحد من استقلاليتها ويؤثر على نشاطها، أما الخيار الثاني وفي ظل غياب تشريعات تحدد التمويل العمومي من احتكار الحكومات وتوظيفها له، تتجه وسائل الاعلام إلى قبول الدعم الخارجي، وحينها تشن عليها الأنظمة والجهات التابعة لها حملات التشكيك والتخوين بهدف الطعن في مصداقيتها ، وإضعاف مركزها أمام الرأي العام الوطني[120].

وفي سياق الحديث عن تمويل وسائل الاعلام" ففي الجزائر التمويل البعيد عن تدخل الدولة ضعيف جدا، للسنة، وهذا ما يجعل الحجم الإجمالي لهذا التمويل ضعيف وهو ما يؤثر على دور ووظائف وسائل الإعلام"[121].

كذلك في الشأن الجزائري يلاحظ "منح التمويل والمساندة لبعض الاجهزة الاعلامية ومنعها على أخرى، بل ويتم التضييق على نشاط الاجهزة ذات أهداف جادة في مقابل دفع الوسائل التي تخدم مصالحها، وهنا يمكن القول بأن الدولة لا تهتم بوسائل الاعلام بصفة عامة التي تعبر على كافة الطبقات الاجتماعية، بينما تسعى إلى السيطرة والهيمنة على الاجهزة العاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة والثقافية بشتى الأساليب خصوصا من خلال الامتيازات المالية أو الوظيفية، ودعم الاتجاهات والوسائل القريبين من الدولة وتهميش الاجهزة الاعلامية التي يصعب الهيمنة عليها"[122].

وأخيرا نجد أن التمويل يلعب دورا بالغ الأهمية في التأثير على استقلالية وأدوار العمل وسائل الاعلام في الجزائر، وهذا ما يجعلها تركز على التمويل الحكومي والذي بدوره يسيطر

---

[120]– أسماء شوقي، المرجع السابق، ص 8.

[121]– خير الدين عبادي، المرجع السابق، ص ص 122–123.

[122]– المرجع نفسه، ص 153.

عليها ويجعلها خاضعة له على الدوام عوضا على التأثير عليه وفق ما يتماشى مع طموحات الفئات التي تمثلها.

- **ضعف الممارسة الديمقراطية لوسائل الاعلام:**

"يتجلى ضعف وسائل الإعلام من خلال الانفرادية في اتخاذ القرارات المهمة وفرض وجهات النظر من قبل المؤسسين "السيطرة الأبوية" التي تحول في أغلب الأحيان إلى عائق فعلي أمام التسيير الديمقراطي للأجهزة الاعلامية التي ساهموا في إنشائها وانطلاقاتها الأولى في وقت واحد ابتدءا من 1990 وتحت نفس الإيحاء الرسمي والاستراتيجيات الجديدة المرتبطة به وطنيا ودوليا"[123]، هذه الهيمنة الفردية التي تدور حول شخص واحد تنهض على وجوده وتندثر بنهايته، وهو ما يشكل غياب المشاركة الفعلية وروح الفريق ويرسي بدوره قاعدة الشخصنة في سلطة صنع القرار، ينتج عنها نقص في المهارات الإدارية إضافة إلى غياب روح الفريق والعمل الجماعي، إن السبب الرئيسي لهذه العقلية الأبوية هو المنظومة التربوية السائدة والتي تعني هنا نظام القيم الذي يخرق العلاقات الاجتماعية وينعكس في نظم التربية والتعليم وقواعد ضبط السلوك الاجتماعي"[124].

كما تشير العديد من الدراسات أن" ثقافة التسلط منحدرة من المناهج التربوية وتشكل ظاهرة ممتدة بجذورها في البنية الاجتماعية العربية التي تخشى إطلاق القوى الإبداعية وتفكيرها وتحاول كبتها وتشجع الانقياد والامتثال والرضوخ، فوسائل الاعلام قائمة على العمل التطوعي والاستقلالية التي من خلالها تعطيه مشروعية المبادرة "[125].

وبالإضافة إلى شخصنة الإعلام في التعاطي مع الآخرين وانعكاس هذه العقلية على المجتمع بحيث أعاقت التنسيق والانسجام بين الاجهزة الاعلامية.

---

[123]– نادية بونوة، المرجع السابق، ص 146 .

[124]– عبد الناصر جابي، **الحركات الاجتماعية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 18.

[125]– ليث زيدان، المرجع السابق، ص 20 .

المبحث الثاني: آليات تفعيل دور وسائل الإعلام في الجزائر.

يمكننا القول بداية أن السلطة نجحت إلى حد كبير في إحكام قبضتها على قوى وسائل الإعلام وعدم وجود الأطر السياسية والاجتماعية التي تمثل مجالا ملائما لتدعيم تنمية الأجهزة الإعلامية، فتشتت الحركة الإعلامية اليوم، وفي ظل عدم امتلاكها القدرة على المبادرة وطرح البدائل فإنه لا مجال للحديث عن وسيلة إعلامية تتمتع بفعالية أكبر، تمكنها من أداء عملها في الجزائر.

إذن فالحديث عن أجهزة إعلامية فعالة يدفع بضرورة البحث عن استراتيجيات وسبل كفيلة بإخراج وسائل الإعلام من سباتها، تمكنها من أن تمارس ضوابط على سلطة الحكومة ومكنها من أداء عماها عبر تعزيز المساءلة والشفافية والتوفيق بين المصالح وإيصال الخدمات الاجتماعية التي تمكنها من تعزيز الفعالية والمشاركة في الشؤون العامة، وفي ضوء ذلك هناك وسائل رئيسية لتدعيم ونجاعة الإعلام وفعاليته وتتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: الآليات القانونية والسياسية:

ونقصد بها الدولة بجميع أطرها القانونية التي توفر الحرية والحماية لمؤسسات لوسائل الإعلام وتسمح لمختلف القوى الاجتماعية بالتعبير عن آرائها واتجاهاتها المختلفة بطريقة سلمية ومنظمة.

فوسائل الإعلام كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والإعلامية، وتستند على نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات، وعلى نظام قانوني ينظم حرية الأفراد وحقهم، ففي ظل هذا النظام يمكن أن تقوم الأجهزة الإعلامية بتجسيد مميزات الحكم الراشد وبالتالي التمكن من ترقيتها، كما تحتاج الأجهزة الإعلامية لأداء مهامها إلى قنوات تمولها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها[126].

---

[126]– المجتمع المدني، من موقع:

http:// undp.pogar.org.arabic2014/06/28 -23 :15

هذا الإطار الضامن لحركة ونشاط وسائل الاعلام تحدده الباحثة ثناء فؤاد عبد الله في العناصر التالية[127]:

- وجود دستور دائم مستفتى من طرف الشعب، يقر بالتعددية الاعلامية وحرية إنشاء الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحمي الحريات الفردية والجماعية.
- الفصل بين السلطات.
- احترام النصوص القانونية التي تنظم تكوين الاجهزة الاعلامية.
- أن تحمي القوانين انتهاك الحريات الفردية والجماعية، أو حل السلطة التشريعية أو تجميد الدستور أو إعلان حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية.
- المشاركة الشعبية في صناعة القرارات في المستويات المختلفة بما يرتبط من اللامركزية ومن توزيع المهام والصلاحيات.

هذه المنظومة القانونية تعمل على خلق مؤسسات قوية تكون ضمان أمان وسائل الإعلام والدولة في آن واحد وتكشف عن مدى الارتباط البنيوي والمجتمع الذي يقوم فيه، وتمكن لوسائل الإعلام فضاءا واسعا دون مواجهة، كإحدى أسس الشراكة بين الطرفين وإعادة تنظيم العلاقة بينهما من خلال توسيع القاعدة الاجتماعية للمشاركة على أسس دستورية، وتجسد ثقافة سياسية اعلامية تقوم على أساس قبول الآخر المختلف وإقرار التعددية الاعلامية والقدرة على الصراعات بطرق سلمية وديمقراطية[128]، لأن الديمقراطية توفر إطارا للحرية التي تتطلب هي الأخرى نصا دستوريا يصون احترامها لتمكن من قدرة وسائل الاعلام على ممارسة التدبير العقلاني للصراع الاجتماعي في إطار إدراك الحدود بين الدولة والمجتمع بما يسمح لسلطة سيادة القوانين التي هي السلطة الوحيدة غير القمعية[129].

---

[127]– ثناء فؤاد، **آليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي**، المرجع السابق، ص 294

[128]– عدلي هوايدي، **فعاليات مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق الخدمات الاجتماعية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص 2.

[129]– سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص 29 .

إذن الحرية وسلطة القانون شرطان أساسيان للممارسة الفعلية في إطار تفاعلهما مع بعض بحيث أن وجود بنية قانونية وتشريعية تحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا وسائل الاعلام و العلاقة بينها وبين الدولة في إطار المعايير الإيجابية التي ترفض إدراك وجود أي منها بديلا عن الآخر ونقيضا له ويضمن استقلاليتها، ولكن كقطبين رئيسيين تكون الدولة الضامن للإطار السياسي والقانوني في الوقت الذي تستمد أنماط مؤسساتها وعلاقاتها على بنى وتكوينات اجتماعية وثقافية تدعمها وتعزز من صلتها بالمجتمع، بما يمكن لوسائل الاعلام المختلفة من اختيار السلطة السياسية على مستوى الأفكار والسياسات والأشخاص والحق في المراقبة والمحاسبة[130].

وعليه فإن الحد من تغلغل الدولة وسيطرتها على الاجهزة الاعلامية يتطلب احترام القواعد القانونية التي تحكم الإطار العام لهذه الاجهزة، وتنفذها وتدعم آليات الديمقراطية التي تضمن لوسائل الاعلام المشاركة الفعلية في الحياة السياسية ، عن طريق إشراكه في القضايا الهامة التي تحدد مصير الأمة، كما تتطلب احترام حقوق هذه الوسائل وإدخالها وإشراكها في التنمية الشاملة.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية:

إن استقلالية وفاعلية وسائل الاعلام تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة، وتقليص التبعية المفروضة على وسائل الاعلام والدولة من جهة ثانية، فوسائل الاعلام تحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن فكرة ومفهوم وسائل الاعلام حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الاقتصادي العالي والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية[131].

كما تؤكد معظم الأدبيات السياسية والاجتماعية في الوقت الحاضر على محورية مفهوم المقاربة التشاركية كطريق لإشراك الاجهزة الاعلامية في تدبير الشأن المحلي .ويتم تعريفها على أنها

---

[130]– علي عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2007، ص81

[131]– أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص229 .

إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن حلقة تواصلية تمكن الأفراد والأطراف المعنية تحديد احتياجاتهم وأهدافهم وإلتزاماتهم وتؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ في الاعتبار تطلعات كل الأطراف المعنية، إذ تتميز المقاربة التشاركية بعدة مزايا تساهم في ترقية وتنشيط العمل الاعلامي في ميدان التنمية المحلية وذلك بحكم أنها تساهم في تحديد الإحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها وتساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع تطلعات السكان على المستوى المحلي، إضافة إلى أنها تمد الخبراء بجدول وأهمية المشاريع المقترحة، ويمكن للعمل الاعلامي وفي ظل فشل العمل الحزبي الحالي في الجزائر أن يحقق العديد من الطموحات التنموية والتي في مقدمتها التنمية السياسية، وأن يكون قاطرة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي، إلاّ أن التبعية المالية لأغلبية الاجهزة الاعلامية إزاء الدولة تسمح لهذه الأخيرة بفرض إستراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير الاجهزة الاعلامية العلاقات بينها إلى علاقة شراكة سلبية بدل العلاقة الإيجابية في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجيات المنخرطين[132].

فترقية وسائل الإعلام في الجزائر يمر بالضرورة بتقسيم المجال الاجتماعي إلى دائرتين مختلفتين، فضاء السلطة من جهة والاجهزة الاعلامية من جهة أخرى، فالحركة الاعلامية تعني عالم الحاجات على عكس مبدأ النظام الذي تمثله الدولة ما يستوجب انسحاب الدولة من ميدان التبادلات الإقتصادية وترك المبادرة للخواص.

المطلب الثالث: الآليات الثقافية والاجتماعية:

لا يمكن القول بوجود اجهزة اعلامية ما لم تتوفر بيئة ثقافية تساعد على ترسيخ فكرة مشاركة المواطن في صنع القرارات التي تهمه ومجتمعه، وعليه ينبغي إدراك الرابط بين الاجهزة الاعلامية من ناحية، وثقافة مجتمعه من ناحية أخرى، لأن وسائل الاعلام في حد ذاتها تنشأ في وسط اجتماعي

---

[132]– حدة بولافة، المرجع السابق، ص 124

وحضري معين، ولا يمكنها تأدية وظائفها إلا إذا تلاءمت مع عقلية الفرد والجماعات، وبالتالي فعلاقة الثقافة بالأجهزة الاعلامية هي علاقة تأثر متبادل[133].

كما أن الثقافة العلمية الوطنية لها دور متقدم في تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في إطار وسائل الاعلام ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إرادة الإنسان، والتسلح بشجاعة العلنية والتعامل السلمي باتجاه تطوير القيم التقليدية القائمة على الاتكال والغيبية نحو تأكيد ثقة الإنسان بقدرته على بناء نفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه، والعمل على تهذيب هذه القيم من شرف وكرامة بما تحمله من معان تقليدية، لتحمل مفاهيم حضارية جديدة تؤكد قيمة الحرية وحق المشاركة وأمانة العمل في سياق بناء الشخصية الفردية المستقلة[134].

ويمكن حصر هذا الجانب في ركيزتين هامتين وهما العمل على نشر قيم المشاركة وتعميق الولاء، وعليه وجب الاهتمام بالوسائل التي تقوم بترسيخ هذين العنصرين، وهما مؤسستي التعليم والإعلام، وتقوم هاتان المؤسستان بوظيفة بالغة الأهمية في تعميق القيم والآراء السائدة في المجتمعات، ومن أهمها إرساء هذه القيم واحترام الرأي الآخر، والتعبير عن الرأي الشخصي بكل حرية، كما تقوم مؤسسات التعليم والإعلام بوظيفة التنشئة الاجتماعية من خلال تعبئة الفرد ليؤدي أدواره داخل النسق السياسي والاجتماعي، ويصبح عندئذ مواطنا إيجابيا يساهم في تحقيق التنمية المجتمعية في جميع الميادين.[135]

إضافة إلى ما سبق ذكره، هناك اعتبارات أخرى تساهم في تفعيل المجتمع المدني للقيام بأدواره المختلفة ويمكن ذكرها فيما يلي[136]:

- يفترض أن يكون الانضمام إلى المؤسسات الإعلامية على أساس الكفاءات والشهادات لا على أساس الوراثة.

---

[133]– ليندة نصيب، "المجتمع المدني: الواقع والتحديات"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 15، 2006،ص 178

[134]– عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني** ، دمشق: دار الهدى للثقافة والنشر ،2003، ص124.

[135]– منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، **(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسيات عامة وحكومات مقارنة**، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009–2010)، ص 128.

[136]– المرجع نفسه، ص ص 128–129.

- قدرته على التكيف مع التطورات البيئية أي الاستمرار ومواكبة التغيرات وإجراء التعديلات اللازمة لمنع تجميده.
- تعدد المستويات الرأسية والأفقية للأجهزة الإعلامية، أي عدد هيئاته ووجود مستويات تراتبية فيها، وانتشارها داخل مناطق القطر الموجودة فيه.
- دفع الطبقات والأفراد الأغنياء إلى المساهمة في دعم المؤسسات الإعلامية وتوعيتهم بأهميتها في دعم التنمية.
- ضرورة زرع قيم وأعراف وتقاليد تستند على قبول الآخر، وكذا تشجيع المشاركة
- دورة تفعيل المعرفة داخل المؤسسات الاعلامية :هذه الدورة هي حلقة متصلة مكونة من ثلاثة عناصر أساسية هي المعرفة فاستيعابها ثم توظيفها، فعادة ما يغيب شق التوظيف عن معظم الأجهزة الإعلامية في حل المشكلات.
- الاستثمار في الموارد البشرية الفكرية ويقصد به تنمية الموارد البشرية الفكرية والعمل على استمرارية تعليمها وتدريبها، وإدارة المعلومات والوسائط المتعددة الرقمية التي تستهدف أكبر مساهمة ممكنة للمعلومات، مما يسمح لوسائل الإعلام أن تقوم بأدوارها على أكمل وجه.

كما أنه يجب حسن استغلال دخول وسائل الإعلام إلى كل البيوت، واقتحامها لكل المجالات، والتي أصبحت الفضاء الأساسي لحياة الأمم والشعوب على حد سواء. إلى درجة أنه لا يمكن تصور شعب أو أمة دون وسائل الإعلام حيث لا يستطيع الحاكم إدارة الحكم بدونها، كما أصبحت ضرورية للمعلم والتلميذ والعامل والشارع، فبدونها لا يمكن لهؤلاء الاطلاع على ما يحدث في مجتمعاتهم ولا حتى داخل الشعوب في مجتمعاتهم ولا حتى داخل الشعوب والأمم الأخرى، وقد استفادت هذه الوسائل في تأدية مهامها من كل ما حققه العلم من اختراعات وابتكارات، التي يجب الاستفادة منها.[137]

[137]- Daniel cornu**, Journalisme et vérité**, pour une éthique de l'information, Genève, Labor et fibre, 1994, P251

الخاتمة :

لقد تم بث الحياة في وسائل الإعلام بالجزائر في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية التي تطرحها أزمة الأنظمة التسلطية كما في بقية أنحاء العالم الثالث، فوسائل الإعلام أصبحت تحتل مكانا بارزا في تفكير وجداول أعمال العديد من قوى المجتمع وهيئاته على المستويين الوطني والدولي، نظرا لدورها ووظائفها المتنوعة للنهوض بالمجتمعات بإيصال المعلومات والتعبئة الاجتماعية بواسطة مكوناتها الأساسية وأهمها الصحافة المكتوبة باعتبارها قاطرة لقيادة المجتمع إلى التحديث والتطور.

فوسائل الإعلام مؤشر مهم لترسيخ الديمقراطية، بحيث يرتبط دوره في المساهمة في عملياتها الأساسية وقدراتها الوظيفية على التأثير في عمليات التحول الاجتماعي والسياسي

للمجتمع، وخير دليل على ذلك ما لعبته وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات في إحداث التغيير والضغط في الأنظمة العربة في سياق ما يسمى –الربيع العربي–، وبهذا فوسائل الإعلام تكتسب من خلال وظائفها وأدواره التي تؤديها في معظم المجالات ترتبط بشكل أساسي على الركائز الفكرية والبنائية التي تقوم عليها، وتتأثر قدرته في ذلك بمعطيات الظروف المجتمعية والثقافية والسياسية التي يعمل من خلالها، وما تفرضه هذه الظروف من ضوابط والتزامات.

وعلى هذا الأساس جاءت الدراسة لوضع وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في إطارها المفاهيمي والنظري ومن ثم تتبع السياق التاريخي لنشأة وسائل الإعلام في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام، ترجع إلى فترة الاستعمار، لكن دولة ما بعد الاستقلال وبطبيعتها الشمولية عملت على لعب دور الوصاية عليها، وخلال فترة الثمانينات دخلت الجزائر في أزمات

متعددة الجوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إضافة إلى العديد من الضغوطات الخارجية في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي خاصة في إطار موجات التحول الديمقراطي في العالم الثاني –أوروبا الشرقية– ودول العالم الثالث –دول الجنوب فيما بعد–، حيث شهد العالم العديد من التغيرات الجذرية والمتسارعة من الناحية المفاهيمية والفكرية والقيمية أو من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبهذا دخلت الجزائر فترت الانفتاحات السياسية –التحول نحو الديمقراطية– والاقتصادية –إعادة الهيكلة– (المشروطية الاقتصادية)، وهذا ما أعطى الفرصة لوسائل الإعلام لأن تطفو على السطح وتعبر عن نفسها.

- أما على المستوى النظري والمنهجي فقد جاءت الشواهد المتعلقة باختيار الفروض العلمية التي طرحت في صدر الدراسة، لتثبت صحتها فالنسبة للفرض الأول إن " الإعلام "بوسائله والوظائف التي يؤديها؛ يعتبر فاعلا أساسيا في إرساء قواعد العملية الديمقراطية، فقد حاولت وسائل الإعلام في الجزائر خلال بداية مرحلة التعددية السياسي في تعزيز مسار التحول الديمقراطي في الجزائر رغم القيود والمعيقات التي كانت تقف أمامها .

- أما بالنسبة للفرض الثاني والمتمركز حول دور البيئة القانونية التي يتبلور فيها نشاط الإعلام، وطبيعة علاقته بالسلطة دورا هاما في ضمان الممارسة الفعلية للوظائف والقدرة على تفعيل مسار التحول الديمقراطي، وهذا ما نلتمسه من خلال الدساتير والإصلاحات السياسية في الجزائر منذ صدور دستور 1989 ثم 1996 وكذا الإصلاحات السياسية لـ 2012 و قانون السمعي البصري في 2014، ولكن رغم البيئة القانونية إلا أن الواقع الممارساتي لهذه الوسائل يبقى بين المؤيدين والمعارضين.
- أما الفرضية الثالثة و المتمثلة في أن دور وسائل الإعلام في الجزائر ومساهمته في تحقيق التحول الديمقراطي، تقترن أساسا بفعاليته، ومستوى الاستقلالية التي تتمتع بها فنجد أن السلطة استعملت العديد من الاستراتيجيات لاختراق وسائل الإعلام سواء الاختراق أو الضغط أو حلها إلا أن بعد العهدة الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأت بوادر الانفراج بعض الشيء.

وفي ظل هيمنة السلطة على وسائل الإعلام في الجزائر ضعفت وخفت فاعليتها حيث

اتجهت السلطة إلى السيطرة عليها والحد من استقلاليتها على نحو ما سبق ذكره مما خلق توترات

وحالة من التأزم بين السلطة من جهة ووسائل الإعلام من جهة أخرى، ومن خلال ما تم التطرق

إليه نجد أن وسائل الإعلام لا تزال تبحث عن نفسها وعن وجودها الفعال وبالتالي يمكن اقتراح

بعض المقترحات التي من شأنها تلمس طريق النهوض به إلى جانب ميكانيزمات وتحركات أخرى

قد تسمح بمشاركة أكبر وذلك على النحو التالي:

- فسح المجال أمام الاتجاهات الموجودة داخل المجتمع لإبداء آرائها حول مختلف الوسائل السياسية والاجتماعية، أي أنها تساهم في تحقيق ديمقراطية الاتصال بتحولها غلى مساحة للتعبير الحر.
- حث الأفراد من على النضال من أجل الحياة الكريمة من خلال مراقبة الأحداث المعاصرة، وهي الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المواطنين وتمكنهم من الاطلاع على المستجدات للتكيف معها.
- حرية وسائل الإعلام تمثل دلالة قوية على وجود رقابة على مراكز السلطة السياسية بما يمكنها ضمان استقرار المجتمع واستمراريته ومن خلال الرقابة على مؤسسات المجتمع بإعداد التقارير عن الأخطار والفرص التي تواجه المجتمع، وكشف الانحراف والفساد الحاصل في الدوائر السياسية ومنه العمل على تأسيس لثقافة سياسية تمكن الكشف عن انحرافات السلطة، وإساءة استخدامها لتحقيق المنافع الشخصية.
- الإعلام لا يعني مجرد إعطاء معلومات فقط وإنما يعمل على تغيير الاتجاهات وخلق وتعديل آراء المواطنين تجاه أفكار أو أشخاص أو دول بحد ذاتها، حيث أنه كلما انسجمت الرسالة الإعلامية مع شخصية المتلقي ودوافعه عملت على أحداث تأثير في ثقافته السياسية، وبذلك تصبح وسائل الإعلام هي التي تقرر ما الذي يشكل الرأي العام من خلال تزويده بالمعلومات الكافية لتكوين الحقيقة السياسية حتى يتمكن من التفاعل نع المضامين الإعلامية.

- الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.

1- الكتب

1. إبراهيم سعد الدين، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، دار قباء للطباعة، القاهرة، 2000
2. إبراهيم، مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط، الجزء الأول، (باب الحاء)**، القاهرة: مطبعة مصر، 1960
3. إحدادن زهير، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
4. إحدادن زهير، **مدخل إلى علوم الاعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجمعية، 1991
5. -الرياشي سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
6. -الشماس عيسى، **المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2008.
7. -الفار محمد جمال، **المعجم الإعلامي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشر الثقافي، ط1، 2006.
8. بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي –دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى–**، مكتبة مديولي للنشر، صنعاء، اليمن، 2004
9. بيتر تراند بادي، **التنمية السياسية**، تر:محمد نوري المهدوي، ط1،ليبيا: تالة للطباعة و النشر،2002
10. ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 1998.
11. جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**. دار الهدى للنشر والتوزيع، عمان، 2005
12. جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسية العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004
13. حجاب محمد منير، **وسائل الاتصال**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.
14. حسين سمير محمد، **الإعلام والاتصال بالجماهير**، القاهرة، عالمَ الكتب، 1984 .
15. حمزة عبد اللطيف، **الإعلام، تاريخه ومذاهبه**، القاهرة، دارالفكرالعربي، 1965.
16. حميد رشيد عبد الوهاب، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، دمشق: دار الهدى للثقافة والنشر، 2003

17. دليو فضيل، **مدخل إلى الاتصال الجماهيري**، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منثوري، قسنطينة، 2003.
18. الزعبي محمد أحمد، **التغيير الاجتماعي بين علم الإجتماع البورجوازي و علم الاجتماع الاشتراكي**، الطبعة الثانية، بيروت، دار الطليعة، 1982.
19. السيد ياسين، **مستقبل المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
20. صاحب سلطان محمد، **وسائل الإعلام والاتصال**، –دراسة في النشأة والتطور، عمان: دار المسيرة النشر والتوزيع، 2011.
21. الصبيحي أحمد شكري: **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000
22. عزي عبد الرحمن، **علم الاتصال**، سلسلة الدراسات الإعلامية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
23. علاق جميلة، محاضرات مقياس "**النظم السياسية المقارنة**"، ألقيت على طلبة السنة الثانية، علوم سياسية، جامعة قسنطينة،2008.
24. علي عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**،لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2007
25. عيساني رحيمة، **مدخل إلى علوم الاعلام والاتصال**، باتنة، مطبوعات الكتاب والحكمة، ط1، 2007.
26. غليون برهان ، **المحنة العربية** " **الدولة ضد الأزمة**"، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 2003
27. فتح الباب عبد الحليم سيد، إبراهيم ميخائيل حفظ الله، **وسائل التعليم والاعلان**، عالم الكتب2006.
28. القاسي محمد رؤوف، **التنظيمات في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق**، الجزائر: دفاتر المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا 2010.
29. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء السابع، بيروت: مطبعة العلوم، 1994

30. المسلمي إبراهيم عبد الله، **نشأة وسائل الإعلام وتطورها**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005
31. مهنا محمد نصر، **في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005
32. ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.
33. هدى متيكس، تر:علي الدين هلال دسوقي "**دراسة النظم السياسية في العالم الثالث**"، **في اتجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.
34. هوايدي عدلي ، **فعاليات مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق الخدمات الاجتماعية**، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

35. Daniel cornu**, Journalisme et vérité**, pour une éthique de l'information, Genève, Labor et fibre, 1994
36. Brahim Brahimi, le pouvoir la presse et les droit de Lhomme en Algérie minoré, 2éme édition, OPCII, Algérie, 1996
37. A.Bouzidi, Lesannées 90 de l' economie algérienne – ENAG – Alger- 1999.

3 -المذكرات والرسائل الجامعية:

38. أسماء شوقي، **المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية السياسية بين المعيقات والآفاق المستقبلية**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " **المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر –الواقع والرهانات**–" جامعة 05 ماي 1945 بقالمة، يومي 21-22 أفريل 2014،
39. بلوصيف الطيب، المجتمع المدني والدولة في الجزائر –نظرة سوسيو–سياسية "الجزائر"، **أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية تخصص علم الاجتماع السياسي**، جامعة الحاج لخضر بباتنة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم علم الاجتماع، 2012-2013

40. تمام قطاف أسماء: دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي "حركة النهضة التونسية نموذج"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية**، جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013

41. حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية ويعد الاستقلال، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقة الدولية، تخصص السياسة العامة والحكومات المقارنة**، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011

42. خيلية وريدة، **الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992-2000**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم السياسية وعلوم الاعلام والاتصال، 2011

43. رزاق لحسن، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة، -دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر والشروق اليومي-، **مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال تخصص: صحافة**، جامعة منوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2010/2009

44. زريق نفيسة، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي "المشكلات والآفاق"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية**، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2009.

45. عاشور طارق، **تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008-2009.

46. عبادي خير الدين ، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات إفريقيا جامعة الجزائر 3، 2011

47. عبد اللاوي عبد السلام، **المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر *دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة، 2010-2011.

48. عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989-2004، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005**

49. غروبة دليلة، دور الصحافة المكتوبة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر. **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإعلام والاتصال**، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،2010.

50. ميلود عروس، معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 1990-2006 " مقترب تحليل تقييمي"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر بباتنة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010.

51. هرموش منى، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسيات عامة وحكومات مقارنة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009-2010.

52. اليمين شعبان، **الإعلام والتوعية الأسرية في المجتمع الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الاجتماعية، 2006.

4- المجلات والدوريات :

53. قيراط محمود، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 19، العدد 3-4، 2003.

54. مصطفى عوفي، الطيب بلوصيف، الإعلام والتحول الديمقراطي، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد 09، مارس 2014
55. نصيب، ليندة، "المجتمع المدني: الواقع والتحديات"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 15 ، 2006.
56. اجقو علي، **الصحافة الالكترونية الواقع والافاق**، مجلة المفكر، العدد:1، مارس 2006

5- الندوات والملتقيات :

57. عمر مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، **ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر: الواقع والرهانات** ، جامعة 05 ماي 1945 بقالمة أيام 21-22 أفريل 2014
58. شطاح محمد، **هل سيتحول التلفزيون إلى مدرسة موازية؟**، ملتقى واقع وأفاق إعلام الطفل في ظل العولمة، جامعة الأمير عبد القادر، 7و8 ديسمبر 2002.

6- الوثائق الرسمية:

59. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 10 ديسمبر 1963، المادة رقم 19
60. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89-11، المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1409 الموافق لـ 05 يوليو 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 89/07/05
61. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 31/90، المؤرخ في 17 جمادى الأول 1409 الموافق لـ 04 ديسمبر 1990، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 89/07/05